



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية السادسة - السنة الثالثة - الدورة الربيعية 2015 - العدد: 5

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الخميس 21 جمادى الأولى والخميس 5 جمادى الثانية 1436
الموافق 12 و26 مارس 2015

فهرس

- 1 - محضر الجلسة العلنية السادسة ص 03
• أسئلة شفوية.
- 2 - محضر الجلسة العلنية السابعة ص 15
• أسئلة شفوية.

محضر الجلسة العلنية السادسة
المنعقدة يوم الخميس 21 جمادى الأولى 1436
الموافق 12 مارس 2015

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير العلاقات مع البرلمان؛
- السيد وزير العدل، حافظ الأختام؛
- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة الخامسة صباحا

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99 - 02، المؤرخ في 8 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على سيادتكم المحترمة سؤالاً شفويًا هذا نصه:

السيد الوزير،

اليوم - سيدي الرئيس - نبقي في بجاية؛ لقد استبشر كل سكان ولاية بجاية بنبأ إعادة الاعتبار لبرمجة إنجاز مشروع المركب البتروكيمياوي وخاصة بعد زيارتكم لولايتنا في 27 أفريل سنة 2013، لكن - للأسف الشديد - سرعان ما انقلب النبأ المسر إلى ضده، هذا المشروع الطموح وذو الأهمية الوطنية تعود أول برمجه إلى عام 1986، عندما كان على وشك إنجازها في بلدية القصر على ضفة واد الصومام، على أرضية تقدر مساحتها بـ 250 هكتارا وتبعد بـ 18 كلم عن ميناء بجاية، وبعد التماطل وعدم أخذ المشروع بجدية، حوّل المشروع إلى ولاية أخرى، إذن بعد زيارة العمل التي قمت بها سنة 2013، أعيد تنشيط وتفعيل الملف في نفس الأرضية، أي بلدية القصر، وتلقى كل الآراء الإيجابية ماعدا مديرية الفلاحة، للأسف الشديد، في شهر أكتوبر الماضي قامت لجنة مختصة من وزارة الطاقة لاختيار أرضية أخرى

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة. بعد الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة ومساعدتهم؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة سماع عدد من الأسئلة الشفوية، تقدم بها الزملاء الأعضاء للقطاعات المعنية، الممثلة بوزرائها.

ومن دون إطالة، أحيل الكلمة إلى السيد صالح دراجي، الذي وجه سؤالاً شفويًا للسيد الوزير الأول، والسيد وزير العلاقات مع البرلمان مكلف بالرد نيابة عن السيد الوزير الأول والكلمة لك السيد صالح دراجي.

السيد صالح دراجي: بعد بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم؛

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سؤال شفوي موجه إلى معالي الوزير الأول، عبد المالك سلال:

شركة سوناطراك الهادف إلى تنمية نشاطها البتروكيميائي، وقصد تسجيل هذا المشروع، شرعت شركة سوناطراك في عملية البحث عن قطعة أرضية تقدر مساحتها بحوالي 20 هكتارا، من شأنها احتضان مختلف وحدات المشروع وفي نفس الوقت تستجيب للمعايير المحددة لمثل هذه المركبات، لاسيما منها القرب من ميناء مجهز بكافة الهياكل الضرورية والملائمة للقيام بتصدير منتوج صلب وسائل.

وبهذا الصدد وبمساهمة مصالح ولاية بجاية، تم اقتراح على شركة سوناطراك ثلاث قطع أرضية:

- الأولى مساحتها 414 هكتارا، تقع ببلدية القصر؛
- الثانية مساحتها 300 هكتارا، متواجدة بموقع يسمى بني منصور ببلدية بوجليم؛

- الثالثة مساحتها 400 هكتارا، تقع ببلدية بني كسيلة. وقد تم إقصاء قطعة الأرض المتواجدة بالقصر لطابعها الفلاحي، وكذا قطعة الأرض ببني كسيلة، نظرا لتواجدها في منطقة التوسع السياحي؛ وبالتالي لم يبق قصد الاختيار إلا قطعة الأرض المتواجدة ببني منصور والتي تبعد عن ميناء بجاية بـ 80 كلم، غير أنه وبعد القيام بزيارة تفقدية لقطعة الأرض هذه، سجلت شركة سوناطراك بعض التحفظات بشأنها، لاسيما عدم توفر منشآت النقل البري والنقل بواسطة السكك الحديدية وبعدها عن ميناء بجاية المتواضع وذو القدرات المحدودة.

وقصد رفع هذه التحفظات، التزمت مصالح الولاية باتخاذ التدابير الضرورية، لتهيئة كل الظروف الملائمة لإنجاز هذا المشروع الحيوي، وذلك من خلال إنجاز طريق نافذ، يربط بين موقع المشروع والطريق السيار شرق - غرب، المزمع استلامه في جوان 2017، ومشروع إنجاز ازدواجية السكك الحديدية الذي سيتم كذلك في 2017، وتسجيل مشروع إنجاز توسيع ميناء بجاية، لتعزيز قدراته التصديرية من المواد البتروكيميائية.

كما يجدر التأكيد، وأؤكد على أنه إلى حد الآن لم يتخذ أي قرار للإلغاء أو تحويل هذا المشروع الذي لا يزال مبرمجا للإنجاز وسيتم ذلك بمجرد رفع التحفظات وتوفير الشروط الضرورية لإنجاحه، علما أن طبيعة هذا المشروع تلتزمنا باتخاذ هذه التدابير التي تستوجبها المعايير الدولية المتعامل بها في هذا المجال.

تلكم هي عناصر الرد التي ارتأيت أنه من الضروري

لهذا المشروع، والاختيار المبدئي من طرف المختصين كان لأرضية في منطقة بني منصور التي تتسع لـ 700 هكتار، مرة أخرى - وللأسف - فإن الوزارة الوصية للمشروع أخبرتكم أخيرا، كتابيا، كوزير أول، عن عدم ملاءمة الموقع لإنجاز هذا المركب البتروكيميائي ذي الأهمية الوطنية؛ حسب رأينا وحسب المختصين فإن المبررات غير موضوعية، كعدم وجود وسائل الاتصال والبعد عن الميناء؛ وفي الحقيقة فإن الأرضية موجودة بجانب الطريق السيار (تخرقه)، الغاز موجود والماء موجود، خاصة وأن هذه الأرضية لا توجد بشأنها أي معارضة من طرف المواطنين، كما هي العادة في معظم المشاريع التي تحظى بالدولة بإنجازها، لذا فالرجاء منكم - السيد الوزير الأول - أخذ كل الإجراءات الملموسة لإنجاز هذا المشروع، الذي سيعود بالفائدة الكبيرة على الوطن والمواطن.

تفضلوا - معالي الوزير - بقبول فائق تقديرنا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد صالح دراجي؛ والآن الكلمة للسيد وزير العلاقات مع البرلمان، ليرد نيابة عن السيد الوزير الأول.

السيد وزير العلاقات مع البرلمان (نيابة عن السيد الوزير الأول): شكرا؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،
زملائي، أعضاء الحكومة،
أسرة الإعلام بمختلف أنواعها،
أيها الحضور الكريم،

تحية خالصة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. نيابة عن السيد الوزير الأول، أود في البداية أن أتوجه بجزيل الشكر إلى السيد صالح دراجي، عضو مجلس الأمة الموقر، لطرحه سؤالاً شفوياً، يتعلق بمشروع إنجاز المركب البتروكيميائي بولاية بجاية، وردا على هذا الانشغال، أود إفادة السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، أن مشروع المركب البتروكيميائي بولاية بجاية، يدخل ضمن برنامج

يتجسد المشروع ويتحقق لخدمة مواطني بجاية، ويكون في خدمة كل الجزائريين إن شاء الله وشكراً لكم.

السيد الرئيس: شكراً للسيد صالح دراجي؛ والكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد الوزير: ماعليّ إلا أن أقول بأن هذا المشروع سيرى النور - إن شاء الله - في سنة 2017 بعد التهيئة وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الوزير؛ ننتقل إلى السؤال الموالي والكلمة للسيد عبد الرحمان يحي وسؤاله الشفوي المتعلق بقطاع العدالة.

السيد عبد الرحمان يحي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسوله الكريم. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد وزير العدل، حافظ الأختام، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر، السادة الحضور، الأسرة الإعلامية، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99 - 02، المؤرخ في 8 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على السيد وزير العدل، حافظ الأختام السؤال الشفوي التالي نصه:

يحدث في غالب الأحيان أن يلحق الحكم أو القرار الصادر عن الجهات القضائية، أقصد المحاكم بالأساس، خطأ مادي، من شأنه التأثير على نتائج الحكم أو القرار ذاته، ويقصد بالخطأ المادي الذي ينسب إلى القاضي وأعوانه (كتاب الضبط) سقطات الكتابة أو الخطأ في الحساب أو الأعداد أو الرموز أو الخطأ في التعبير أو إغفال ذكر طرف في الخصومة، إذن هو عرض غير صحيح لواقعة مادية أو تجاهل وجودها. ولتصحيح الأخطاء المادية يجب أن ترفع دعوى تصحيح

موافاتكم بها، شكراً على المتابعة، دتم في رعاية الله والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد صالح دراجي هل يريد أخذ الكلمة؟ تفضل الكلمة لك.

السيد صالح دراجي: شكراً للسيد الرئيس والسيد الوزير على هذه الإجابة القيمة، وأريد التعقيب على هذا المشروع الذي تعلمون أنه ذو أهمية وطنية، وكما تعلمون فإن منطقة بجاية منذ حوالي سنة وهي تعيش غليانا من قطع الطرق وكذا وكذا، يعني لانزيد الطين بلة، وحقيقة أنا أتساءل كيف يكون مآل مشروع وطني كهذا، مشروع بتروكيمياوي كبير جدا على الصعيد الوطني؟!

نرجع إلى منطقة القصر ومع الأسف الشديد نقولها للتاريخ هناك أشخاص بصدد نهب القطع الأرضية، سيدي الرئيس، هذه القطعة من الأرض فيها بعض أشجار البرتقال وهي لا تكفي حتى عشر عائلات وحسب رأيي فالأولوية للمشروع نظراً لأهميته، لأن هذه القطعة الأرضية لا تلبى حتى احتياجات عشر عائلات والقطعة الموجودة بالقصر هي في حد ذاتها تتآكل، بسبب التوسع العمراني الذي يزداد، فخلال خمس سنوات لن يكون وجود لهذه القطعة التي هي أفضل موقع لهذا المشروع، ومدير الفلاحة يصرح بالرفض؟!!

لا أفهم إذا كنا في دولة، أم أننا نخلق دويلة في دولة! هذه الأمور لا بد أن تزول، الشعب ينتظر ويرى أن المشروع فيه خاصية تلبى كل المتطلبات.

فيما يخص بني كسيلة كنت ضد الفكرة لأنها منطقة سياحية ولا يمكن إنجاز مشروع من هذا النوع، أما منطقة بني منصور، فأتساءل كيف بوزارة الطاقة تصرح ببعد المكان! كيف ذلك وهناك طريق يخترق الطريق السيارة؟!!

إن هذا دليل على أنهم يجهلون ما يوجد بالبلد! الطريق السيارة ستدشن في 2017، فضلاً عن عصرنة طريق السكة الحديدية على مسافة 60 كلم فقط.

إذن، نتمنى أن تتضح الأمور، فعندما تكون مشاريع من هذا النوع، لا بد من وضع أولويات.

نرجع إلى القصر، هذه القطعة خلال خمس سنوات ستندثر، لأنها لا تطعم حتى عشر عائلات، وإن شاء الله

تنفيذه، وفي ذات الوقت تشكل، من باب أولى، فرصة أيضا للقاضي من تصحيح ما قد يشوبه من أخطاء مادية، حتى ولو كان حائزا على قوة الشيء المقضي فيه.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم،

فرضا أن قرارا أو حكما أصبح حائزا لقوة الشيء وفيه خطأ، ماهو الطريق الذي بواسطته نصحح الخطأ وهو غير قابل للتنفيذ؟ وبالتالي كانت الحكمة من المشروع، وهو مبدأ موجود في جميع القوانين وفي جميع مبادئ القانون في كل الدول.

وطبقا لأحكام المادة 286 السالفة الذكر، تتولى الجهة القضائية التي أصدرت الحكم أو الجهة التي يطعن في الحكم أمامها، وفقا لإجراءات سهلة وبسيطة، القيام بتصحيح الخطأ المادي في الأحكام والقرارات القضائية. لم يقيّد المشروع الأطراف أو النيابة العامة بأجال لتقديم طلب تصحيح الخطأ المادي الذي يشوب الأحكام والقرارات الصادرة عن جهات القضاء العادي، أما الأجال التي ذكرت في السؤال، فدعوى تصحيح الأخطاء المادية يجب أن يرفع في آجال شهرين، ابتداء من تاريخ التبليغ الرسمي للحكم أو القرار المشوب بالخطأ، وهذا متعلق بالقرارات الإدارية الصادرة عن القضاء الإداري، لأن القرار الإداري أو الحكم الإداري هو ينفذ في الحين، وبالتالي كان لا بد أن نعطي هذه الأجال ونحددها حتى يقع التصحيح بخلاف القضاء العادي.

تتعلق في حقيقة الأمر، المهلة الممنوحة - كما أشرت - بتصحيح الأخطاء المادية التي تقع في الأحكام والقرارات الصادرة عن جهات القضاء الإداري.

إن الجهة القضائية التي تنظر في طلب التصحيح، سواء بالنسبة للقضاء العادي أو الإداري، يقتصر دورها فقط على البت في الخطأ المادي المثار وليس لها أن تنظر في موضوع النزاع من جديد أو تغيير ما قضى به الحكم الذي ورد به الخطأ المادي من حقوق والتزامات، وهو ما نصت عليه المادة 287 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، أما تصحيح الخطأ المادي الوارد بحكم أو قرار قضائي مدني، فهو مرتبط بمدة التبليغ التي هي طبعاً عشرون يوماً؛ أريد أن أوضح شيئاً بالنسبة لهذا المبدأ، المتعلق بتصحيح الأخطاء المادية التي تقع، وهو أن القاضي عندما يوقع الحكم أو القرار فيخرج عن سلطته، لا يستطيع أن يمس أي شيء ولو كان خطأ

الأخطاء المادية بنفس الأشكال والإجراءات المقررة لعريضة افتتاح الدعوى وفي آجال شهرين، ابتداء من تاريخ التبليغ الرسمي للحكم أو القرار المشوب بالخطأ وهي أشكال وإجراءات طويلة وشاقة وتأخذ وقتاً طويلاً وترهق المتقاضين وتزيد من أعباء التقاضي من مصاريف التبليغ إلى غير ذلك.

معالي الوزير،

كيف يمكن التخفيف من إجراءات تصحيح الأخطاء المادية في الأحكام والقرارات القضائية والتي تنسب إلى القاضي وأعوانه وإيجاد صيغة جديدة لذلك، في إطار إصلاح العدالة ورفع الغبن عن المتقاضين وعدم تحميلهم مسؤولية تصويب أخطاء القضاة وأعوانهم، بما يكلفهم ذلك من مصاريف وأعباء هم في غنى عنها.

تقبلوا - معالي الوزير - فائق التقدير والاحترام وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد عبد الرحمان يحيى؛ والكلمة الآن للسيد وزير العدل، حافظ الأختام للرد على السؤال.

السيد وزير العدل، حافظ الأختام: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون، أسرة الإعلام،

أولاً، أود أن أشكر السيد عضو مجلس الأمة، السيد عبد الرحمان يحيى على طرحه لهذا السؤال، الذي يستفسر من خلاله عن كيفية التخفيف عن المتقاضين فيما يخص إجراءات تصحيح الأخطاء المادية.

بداية، أشير إلى أن المشرع الجزائري، وإدراكاً منه بأنه قد تقع من حين إلى آخر أخطاء مادية، في الأحكام والقرارات القضائية، سواء في الكتابة أو الحساب أو غيرها من الأخطاء، فقد أجاز تصحيحها بموجب نص المادة 286 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، بغض النظر عن تسبب في وقوع هذا الخطأ، سواء كان مرفق العدالة أو في بعض الأحيان المتقاضين أنفسهم.

والغاية من كل ذلك هو إعطاء فرصة للأطراف، للحصول على حكم قضائي لا يشوبه أي لبس أو غموض ويسهل

بنسبة ضئيلة بالنسبة لهذا العدد من القرارات والأحكام التي صدرت مثلاً في سنة 2014 عن الجهات القضائية. أريد بالمناسبة أيضاً أن أوضح شيئاً، إن ما هو متعامل به الآن على مستوى المحكمة العليا، هو ما يسمى طريقة الاستدراك، في بعض الأحيان يصدر قرار عن المحكمة العليا وفيه خطأ مادي؛ وبالتالي إذا لم تكن هذه الطريقة، فإن القرار القضائي الذي هو من الدرجة النهائية من قبل المحكمة العليا، لو لم يصحح فإننا لا نستطيع تنفيذه وقد يضر بالأطراف، وبالتالي تصحيح الأخطاء المادية هو مبدأ موجود في جميع التشريعات الدولية، لكن الأمر يتعلق بتخفيف ومعالجة الأخطاء وفي نفس الوقت عصرنة العدالة، حتى نتفادي هذه الأخطاء التي تعرقل في بعض الأحيان تنفيذ هذه القرارات والأحكام الصادرة عن القضاء. شكراً جزيلاً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد عبد الرحمان يحي هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد عبد الرحمان يحي: شكراً سيدي الرئيس؛ والشكر موصول إلى السيد وزير العدل، حافظ الأختام على هذه التوضيحات القيمة، وأذكر بأن ظروف وأسباب وضع السؤال كانت قبل المصادقة على قانون عصرنة العدالة، لأن من الأسباب في السابق أن المتقاضى حتى يثبت حقه لابد من حل حكيمين قضائيين: حكم الأصل وهو الخاطئ والحكم الثاني المصحح، والآن -ربما- بعد عصرنة العدالة هي تصميم تطبيقه في الإعلام الآلي، حتى يكون الحكم الأصلي والحكم المصحح على سند واحد ويخفف عناء المتقاضيين لإثبات حقهم والشيء الموجود في إثبات وثائق الحالة المدنية والأخطاء الموجودة فيها عن طريق سند في الهامش؛ شكراً للسيد وزير العدل، حافظ الأختام على هذه التوضيحات وشكراً للسيد الرئيس والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكراً للسيد عبد الرحمان يحي، السيد الوزير ليست لديكم إضافة؟ يبدو أن الإقناع والاقناع حاصل، ننقل الآن إلى قطاع الفلاحة وسؤال السيد عبد القادر قاسي.

مادياً بسيطاً، فأى شيء يقع كخطأ ونريد تصحيحه، لابد أن نعود إلى الإجراءات وحضور الأطراف، حتى يعطوا رأيهم في هذا الخطأ المادي، حتى لا يؤثر على ما صدر به الحكم أو قد يقع هذا الخطأ في عرقلة تنفيذ الحكم أو القرار القضائي، أي خطأ بسيط قد يسبب عرقلة في تنفيذ الحكم أو القرار، طبعاً، لابد أن نقلل -بالإجراءات- من وقوع هذه الأخطاء المادية وهذا ما هو مدرج في إصلاح قطاع العدالة، من خلال برنامج إصلاح العدالة، فعصرنة قطاع العدالة هو الحل الأنجع لتحقيق عدالة متوازنة، فعالة وذات نوعية، فقد شرع من خلال الإصلاحات العميقة الجارية في إدخال -أولاً- التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال في العمل القضائي وإحداث منظومة معلوماتية مركزية متكاملة، خاصة بوزارة العدل، تهدف أساساً إلى الربط بين مختلف الجهات القضائية ومع غيرها من الهيئات ذات الصلة بالعمل القضائي، الذي يسمح بالتبادل الإلكتروني للملفات القضائية والوثائق، باعتماد التوقيع والتصديق الإلكترونيين؛ وبهذه الكيفية سيتم القضاء على الأخطاء المادية تدريجياً، فضلاً عن ضمان تحصيل المعلومات بصفة آلية والسرعة في معالجة الملفات، كما سيسمح العمل بالتقنيات الجديدة المنصوص عليها بقانون العصرنة الذي صادقتم عليه، وذلك من ربح الوقت ورفع العناء والغبن عن المواطنين وتبسيط الإجراءات، من خلال استعمال تقنية التبليغ الإلكتروني، إرسال الوثائق بالطريقة الإلكترونية أو الرقمية، هذا النمط سيسمح بالتخلي تدريجياً عن الملفات الورقية واعتماد الملفات الرقمية، وسيؤدي إلى إعفاء القاضي من إعادة نقل ماجاء في عرائض الأطراف عند تحريره الحكم، ويتفادي بذلك الوقوع في أخطاء مادية، فضلاً عن كون هذه العملية من شأنها التقليل من طلب الوثائق وربح الكثير من الوقت في معالجة الملفات.

بالطبع، أريد فقط أن أعلق على كلمة جاءت في سؤالكم -السيد عضو مجلس الأمة المحترم- فهذه الأخطاء التي تقع، هي موجودة في جميع الدول وهي في أغلب الأحيان استثناء الاستثناء، تبعاً للإحصائيات التي لدينا، تعلمون أن في سنة 2014 مثلاً، فمن بين قرار وحكم قضائي بالنسبة لكل الجهات القضائية، صدر أكثر من ستمائة ألف حكم وقرار قضائي، الأخطاء المادية، سواء عن طريق القضاء أو في بعض الأحيان التي يتسبب فيها المتقاضون، فهي

المياه، للحد من الفيضانات - كما ذكرت - والكوارث المائية، وعلى سبيل الذكر، كان هناك حدث أدى إلى وفاة مدير متوسطة رفقة ثلاثة أطفال نتيجة فيضان واد في مجرى لم يكن أصلاً مجراه.

- خامساً، تشجير المناطق الملائمة والمواتية بأشجار الأرز؛ هذه الشجرة هي في طريق الانقراض والزوال إن لم نعتن بها.

- سادساً، تشجير المناطق الجنوبية والهضاب العليا، للحد من التصحر ووقود الصحراء نحو الشمال.

- سابعاً، محاربة مختلف الأمراض الغابية، خاصة منها المرتبطة بأشجار الكاليتوس وأشجار الصنوبر والصنوبر البحري.

للإشارة، فإن كل هذا العمل يدخل ضمن برنامج السيد رئيس الجمهورية، وقد قدم من طرف السيد الوزير الأول في هذه القاعة وصدق عليه، مفاده الحفاظ على التوازن البيئي والحد من ظاهرة تلوث الطبيعة والاحتباس الحراري.

لكل هذا - معالي الوزير - ومن أجله أطرح على معاليكم السؤاليين التاليين:

- ماذا تنوي دائرتكم الوزارية العمل في هذا الشأن؟
- ما برنامجكم التشجير خلال هذه السنة والخماسي القادم؟

ذلكم - معالي الوزير - انشغالي وتقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد عبد القادر قاسي؛ والكلمة الآن للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: بعد بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون، السادة الوزراء،

أيها الجمع الكريم، يشرفني أن أحياكم تحية تقدير ومحبة واحترام فأقول: السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء، أتقدم بشكري الخالص إلى الأخ عضو

السيد عبد القادر قاسي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين.

السيد الرئيس المحترم، معالي الوزراء، زميلاتي، زملائي، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، أزول أمقران فلاون. السيد الرئيس،

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99 - 02، المؤرخ في 8 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، بناء على ما ذكر وددت طرح سؤال شفوي على السيد معالي وزير الفلاحة.

السيد الوزير، لاحظنا في العشرينية الأخيرة تقليصاً حاداً في الثروة الغابية - هذه الثروة التي تعتبر شريان الإنسانية برمتها ومصدر عيش للفلاحين والمزارعين في الأراضي الفلاحية المجاورة للغابات - نتيجة فترة الحرائق والعوامل الإنسانية والطبيعية الأخرى، منها القطع العمدي للأشجار أو مختلف الأمراض التي تفتك بها دون ردة فعل من طرف إدارتكم، إدارة الغابات، كأنها استسلمت للأمر الواقع، فهذا الغياب عن التشجير وغرس الأشجار الغابية قد يجد لدينا قناعة، قناعة وتفهما مردهما الوضعية الأمنية التي لا يزال يعرفها الوسط الريفي والغابي، إلا أنها لا تعد كحجة ولا تبرير لمثل هذا السلوك التقاعسي، بحيث بإمكان هذه الإدارة الغابية القيام بالعمليات التالية دون خوف أو تحفظ.

- أولى هذه العمليات، تشجير آلاف الهكتارات من الأراضي التي هي ملكية للغابات أصلاً ومجاورة للمدن والقرى والمداشر.

- ثانياً، تشجير جوانب الشوارع والمساحات والأحياء السكنية وصيانتها.

- ثالثاً، العمل على تشجير حوافي المدن، للحفاظ على تجربتها من الانجراف، جراء سقوط الأمطار والفيضانات التي تعرفها.

- رابعاً، العمل على تشجير حوافي الوديان ومجاري

ما يقارب 60.000 هكتار على المستوى الوطني والعملية لازالت متواصلة.

لقد تم غرس هذه المساحات بأصناف متنوعة من الأشجار الغابية؛ ويعتبر الأرز الأطلسي - كما ذكرتم - من ضمن العشرة الأوائل المغروسة، إذ تم غرس منذ عام 2009 ما يقارب 1.445.000 شجيرة، على مساحة تقدر بـ 1800 هكتار، وهذا نظرا لخصوصية تأقلم هذا النوع من الأشجار والمتواجد بالمناطق الجبلية المرتفعة فقط.

أما بالنسبة لانشغالكم المطروح والمتعلق بتشجير الشوارع والأحياء السكنية والمدن؛ فأحيطكم علما بأن هذه العملية تقع على عاتق البلديات والتي غالبا ما تساهم فيها مصالح إدارة الغابات؛ وذلك بتوفير الأشجار تارة واليد العاملة تارة أخرى.

أما الجانب المتعلق بمتابعة وضعية صحة الغابات، فقد تم إنشاء شبكة للإنذار ضد الحشرات والأمراض الغابية، تقوم بعملية اكتشاف الأمراض في المناطق التي تنتشر فيها، من طرف العناصر المكونة لشبكة الإنذار الوطنية، على أساس المنهجية التي وضعت من قبل المعهد الوطني للأبحاث الغابية، وللتخفيف من انتشار الطفيليات، وخاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة، يتم سنويا إجراء عملية المكافحة والوقاية بمعدل 30.000 هكتار للمعالجة ميكانيكيا ضد الدودة الجذابة التي تفتك بشجرة الصنوبر البحري، المتمركزة أساسا في غابات السد الأخضر، هذه المعالجات تضاف إلى العمليات الكبيرة للمحاربة البيولوجية عن طريق الجو حيث تم في السنوات الأخيرة معالجة مساحة تقدر بـ 250.000 هكتار والتي سمحت بالحفاظ على المساحات الغابية في هذه المناطق.

أما فيما يتعلق ببرنامج التشجير الذي سطره قطاع الفلاحة خلال الخماسي (2015 - 2019) فسيتم إجراء عملية التشجير على نطاق واسع، في إطار توسيع المساحات الغابية، وذلك بغرس ما يقارب 350.000 هكتار، مع تسخير جزء كبير منها للسد الأخضر، خاصة على مستوى كل المناطق السهبية وشبه السهبية.

وفي إطار المحافظة على الثروة الغابية ومحاربة المخالفات القانونية، فقد سخر قطاع الغابات كل الوسائل البشرية والمادية الضرورية، لمتابعة ومعاينة المتسببين في هذه المخالفات، حيث يتم إجراء من طرف أعوان وضباط الشرطة القضائية

مجلس الأمة المحترم، السيد عبد القادر قاسي على السؤال الشفوي الذي تفضل به والمتعلق بالبرنامج المسطر في مجال المحافظة على الثروة الغابية وعملية التشجير لسنة 2014، وكذلك برنامج التشجير للمخطط الخماسي (2015 - 2019). في الحقيقة تعد المحافظة على الثروة الغابية من الأولويات التي توليها الدولة أهمية كبيرة، حيث سخرت كل الوسائل المادية والمالية للمحافظة على هذه الثروة وصيانتها وتوسيعها، وذلك من أجل إعادة الاعتبار للغابات المتضررة من مختلف الانتهاكات، لاسيما منها الحرائق في فصل الصيف، وكذا تسطير برامج سنوية للتشجير لتوسيع المساحات الغابية؛ وعليه فمذ سنة 2000، استفاد قطاع الغابات من مختلف البرامج التنموية، نذكر منها على سبيل المثال: القيام بعملية جرد غابي وطني مسّ 38 ولاية، وذلك لمعرفة بنية الثروة الغابية وتقدير مدى تطورها، حيث بلغت مساحتها 3.670.000 هكتار سنة 1984؛ وبفضل جهود إعادة التشجير، وإدماج الأراضي الجديدة ذات الطابع الغابي، ارتفعت هذه المساحة لتصل حاليا 4.200.000 هكتار.

إطلاق برنامج دراسي للتهيئة الغابية منذ سنة 2006، وذلك لمنح المسيرين مخطط التسيير، حيث تم إلى حد الآن الانتهاء من ثلاث عشرة دراسة للتهيئة، على مساحة تقدر بـ 172.000 هكتار، وتسع عشرة دراسة تهيئة في طريق الانطلاق على مساحة تقدر أيضا بـ 400.000 هكتار، سوف تسمح هذه الدراسات بالحصول على مخطط للتسيير والتطور الغابي الذي تم إعداده وفقا للنوعية البيئية والاجتماعية والاقتصادية للكتلة الغابية والمنطقة التي تتواجد فيها والتي ستسمح للمسير بتخطيط الأعمال التي سيتم القيام بها.

كما تم من جهة أخرى، إجراء دراسة لتطوير ثروة الحلفاء، وتم اقتراح خطة عمل لإعادة الاعتبار لها، وذلك بمشاركة المواطنين القاطنين بهذه المناطق، إذ مست هذه الدراسة 20 ولاية على مساحة تقدر بـ أربعة ملايين هكتار، وقد تم وضع مخطط عمل لحماية وتعزيز المناطق المخصصة لغرس الحلفاء في كل الولايات المعنية.

أما فيما يتعلق بعملية التشجير، فقد تم غرس ما يقارب مليوناً ومائتي هكتار، منها 300.000 هكتار من الأشجار المثمرة و450.000 هكتار من المغروسات الرعوية وذلك في مختلف المناطق، وقد وصلت عملية التشجير في سنة 2014

الصائفة الماضية، وهم يقومون بواجبهم، في إطار مكافحة الحرائق، في كل من ولايتي سوق أهراس وتبسة. وفي الختام أشكركم، السيد العضو، مرة أخرى على سؤالكم المطروح، كما لا يفوتني التذكير وبالجاح على الجهود المبذولة من طرف القطاع، قصد الحفاظ على هذه الثروة الغابية الهامة. أشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد عبد القادر قاسي هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك السيد عبد القادر قاسي.

السيد عبد القادر قاسي: شكرا للسيد الرئيس. معالي الوزير،

أنا من يشكر على هذه الإجابة القيمة والطيبة التي أثلجت صدري، واقتنعت بكل الجهود، لكن يبقى بعض الغموض يكتنفني.

أولا، أعلم جيدا أن الإخوة في المديرية العامة للغابات، من المدير العام إلى المحافظ إلى رئيس القسم إلى رئيس المصلحة، كلهم لديهم نية طيبة ورغبة كبيرة لتنمية القطاع، لكن - كما أشرت - فإن وضعيتهم في خطر، ولكونهم مستخدمين فإن المبدأ الأساسي الأولي لإثبات محاضرهم هو ارتداؤهم بزة العمل الخاصة، حاملين السلاح، مجهزين ومعززين بأشياء للمواجهة وسمات تميزهم.

وعلى هذا الأساس، لا نقول لا يمكنهم إنجاز محاضر ولكن محاضرهم خاضعة لتقدير مصالح أخرى، لأن السلاح يبقى جزءا لا يتجزأ من المهمة، ولهذا السبب تعرض الإخوة - للأسف الشديد - في ولاية ما من الولايات للاعتداء!

أما فيما يخص التشجير، وأخص بالذكر ولايتي، وأغتتم هذه الفرصة لأعتذر لكم - معالي الوزير - عن عدم الحضور، إثر زيارتكم لولاية البويرة، وذلك نظرا للالتزامات عائلية، حالت دون ذلك، فلم أستطع أن أحظى بشرف استقبالكم. أقول فيما يخص التشجير، فإن الجهة الشمالية من ولايتي التي أنتمي إليها (تيكجدة) الغنية بأشجار الأرز احترقت بكاملها ولم يتم إعادة تشجير للغابة، وفي الحقيقة

لإدارة الغابات جولات منتظمة في الغابات، سمحت بتحرير الكثير من المحاضر المتعلقة بارتكاب الجرح من طرف المخالفين، كالرعي في المناطق المحمية وقطع الأشجار غير القانونية وتعرية الأراضي والحرائق، ففي هذا الشأن تعمل إدارة الغابات، بالتعاون مع إدارة الدرك الوطني، باتخاذ كل التدابير القانونية لمحاربة تلك المخالفات، إذ تم سنة 2014 التوقيع بينهما على اتفاق إطار لحماية الأملاك الوطنية الغابية، وللأسف الشديد، فبتاريخ 15 فيفري 2015، وبعد تلقي معلومات حول عملية القطع غير الشرعي لأشجار الفلين بالغابة التابعة للأملاك الدولة لأولاد قاسم، في المكان المسمى سيدي يحيى لدائرة الميلية بولاية جيجل، توجهت على إثرها فرقة متنقلة، متكونة من رئيس الإقليم ووعوين تابعين لدائرة الغابات إلى عين المكان، للتأكد من الأمر، أين تم الاعتداء عليهم بالسلاح الأبيض، فور وصولهم وتهديدهم بالقتل من طرف شخصين، هذا ما أدى إلى سقوط العون الذي كاد أن يفقد حياته، لولا تدخل زملائه، كما تعرض عون آخر إلى جروح بليغة، في حين جرح رئيس المقاطعة، كما تم إتلاف السيارة الرسمية.

وعلى إثر ذلك، قامت إدارة مصالح الغابات برفع دعوى قضائية لدى وكيل الجمهورية بمحكمة الميلية، كما قامت فرقة الدرك الوطني بتوقيف الجناة وتقديمهم إلى النيابة العامة، وتم إيداعهم الحبس الاحتياطي بتهمة الاعتداء بالعنف على موظف أثناء أداء مهامه، وللأسف الشديد، تكررت مثل هذه الأفعال الإجرامية في الكثير من مناطق البلاد وتعرض الأعدان إلى تهديدات لفظية وحتى جسمانية، مما ولد تدمرا لدى رجال الغابات.

وأغتتم هذه المناسبة، لأشيد بالتضحيات الجسام التي ما فتئ رجال الغابات يقدمونها، في سبيل الحفاظ على الثروة الغابية، سواء أكانت ضد الحرائق أو ضد مختلف الانتهاكات والتعديات الأخرى، وهذا يعتبر أحسن دليل على التجديد الكامل لهؤلاء الرجال، الذين غالبا ما يعملون في صمت ويقومون بمهامهم في كل الأحوال والظروف، فلهم مني تحية تقدير ومحبة واحترام.

ونؤكد لهم على دعمنا المطلق في كل ما يقومون به من أعمال، وسوف لاندخر أي جهد لتوفير كل الإمكانيات اللازمة لهم لذلك، كما نقف بكل إجلال وإكبار للترحم على أرواح رجال الغابات، الذين ضحوا بأنفسهم، خلال

كانت هناك محاولات ولكن.. وهذا لا يعني انعدام الإرادة، فالأمن متوفر وحتى الجيش، وهذا مهم جدا!
أما مهام البلديات على مستوى المدن، فهناك نقص فيما يخص التشجير.

معالي الوزير، كنتم واليا وإطارا في الجماعات المحلية، وأنا كذلك إطار في الجماعات المحلية، وقبل ذلك بداياتي كانت في الغابات، ولهذا لدي حب خاص تجاهها؛ وبالتالي أعرف عنها الكثير، لقد كانت بداية مراسلاتي الإدارية عبارة عن ملف إرسال في قسم الغابات وفي تلك المرحلة كانت المديرية الفرعية للغابات تابعة لوزارة الفلاحة، عموما تعلمت الإدارة في الغابات.

إذن، البلديات مختصة في أشجار الزخرفة؛ لكنني أتكلم عن بلدية الأخضرية، فهي موجودة في العمق، نعم - سيدي الرئيس - وعليه فمن الضروري إنجاز الحزام الغابي للمحافظة على هذه المدينة من الغرق وانجراف التربة. لدي ملاحظات أخرى، ولكن السيد الرئيس يشير إلي في كل مرة، فشكرا سيدي الرئيس وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر قاسي؛ والكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد الوزير: أنا بدوري أشكر السيد قاسي على هذا السؤال الذي طرحه، وهو في الحقيقة بالغ الأهمية صحيح زرت ولاية البويرة مرارا، منذ أن توليت مسؤولية هذا القطاع، وشعرت أن الكثير من الأمور تقوم بها إدارة الغابات في هذه الولاية وكذلك إدارة المصالح الفلاحية، فالولاية تعرف ديناميكية بمعنى الكلمة، وهناك برامج طموحة تجعلنا نتفاءل على مستقبل هذه الولاية، سواء من الناحية الغابية أم من الناحية الفلاحية وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في قطاع الفلاحة والكلمة للسيد عبد المجيد بوزريبة.

السيد عبد المجيد بوزريبة: بسم الله الرحمن الرحيم. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، معالي الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام، السلام عليكم.
طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99 - 02، المؤرخ في 8 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، يشرفني أن أطرح على السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية السؤال الشفوي التالي نصه:

تعرف ولاية جيجل ندرة حادة في الوعاء العقاري، لتجسيد مختلف برامج التنمية، بما في ذلك التجهيزات العمومية الأساسية، وهذا بسبب طابعها الغابي والفلاحي، فالبحر فيها يعانق الجبال مباشرة، وإذا ابتعد - كما هو الشأن في منطقة الطاهير وبن غيموز - فيحصر بينهما محيطات فلاحية؛ وهذه الخصوصية تفرض اللجوء إلى الاقتطاع وإعادة تصنيف الأراضي الفلاحية غير المستغلة، إما بسبب ضعف مردودها أو الأراضي الغابية، خاصة السفوح الجرداء أو المغطاة بالأحراش؛ وإجراء الاقتطاع تحكمه نصوص تشريعية وتنظيمية صارمة وحكيمة، بغرض الحفاظ على الثروة التي لا تنضب.

ومن هذه النصوص: التعليمات الوزارية المشتركة، رقم 1/10 المؤرخة في 19/04/2010، بين وزارتي الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الداخلية والجماعات المحلية، التي تنص على إيداع الملفات على مستوى اللجنة الولائية لدراستها الأولية، ثم تحويلها إلى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، لاتخاذ القرار على مستوى اللجنة الوزارية المشار إليها سابقا، وبهذا الخصوص تم تحويل عدة ملفات، خاصة عام 2011 ولم يتم الفصل فيها إلى حد الآن سلبا أو إيجابا، مما أجل انطلاق مشاريع تنمية عدة في مختلف القطاعات، كما عطل تسوية مشاريع منجزة.

السيد الوزير، فمتى يكون الفصل، مع أمل أخذ خصوصية ولاية جيجل ومثيلاتها من الولايات الجبلية، بعين الاعتبار.

تقبلوا مني - معالي الوزير - فائق التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد المجيد بوزريبة؛ والكلمة الآن للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

كما درس أيضا في الاجتماع الوزاري المشترك المنعقد في 14 أكتوبر سنة 2014، ثلاثة عشر مشروعاً بمساحة تقدر بـ 248.17 هكتارا والتي لم تحظ بالموافقة عليها، إلا على مشروع واحد، حيث أعطى السيد الوزير الأول تعليمات بإيفاد لجنة وزارية مشتركة، متكوّنة من ممثل عن كل من وزارة الدفاع الوطني، والتعليم العالي، والتربية الوطنية والشباب والرياضة والنقل والفلاحة والتنمية الريفية، لأجل دراسة الملفات المطروحة حالة بحالة، وعلى إثر هذه الزيارة الميدانية التي قامت بها هذه اللجنة في 28 أكتوبر 2014 قررت مايلي:

- أولا: الموافقة على اقتطاع الأراضي لإنجاز ستة مشاريع.
- ثانيا: عدم الموافقة على اقتطاع الأراضي لإنجاز أربعة مشاريع.
- ثالثا: تأجيل الدراسة لاستكمال المعلومات للمشروعين.

تلكم هي الوضعية الحالية للملفات المودعة لدى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، علما أننا بعد تفحصنا ملف العقار بولاية جيجل، تبين بكل وضوح أن هناك خروقات كبيرة مست العقار الفلاحي وكذلك الممتلكات الغابية، هذه الانتهاكات كانت محل شكاوى تقدمت بها مصالح الغابات والفلاحة بهذه الولاية لدى الجهات القضائية، لمتابعة المجرمين الذين سمحوا لأنفسهم التعدي على هذه الأملاك التي هي ملك للمجموعة الوطنية كلها.

كما لوحظ أيضا من خلال التقارير التي بحوزتنا، أن هناك تعديا أيضا على الأراضي الغابية، وذلك بتوطين مشاريع عمومية فيها بطريقة غير قانونية، مما دفع بإدارة الغابات إلى رفع دعاوى قضائية، وقد حكمت المحكمة بإيقاف الأشغال بهذه المشاريع العمومية، على أساس إنجازها في مناطق غير مهيئة ومرخصة لذلك.

وفي هذا الإطار، سواصل العمل لمساعدة هذه الولاية على إنجاز برامجها التنموية، وفق ما تقتضيه القوانين والتنظيمات.

ويبقى في النهاية الحفاظ على العقار الفلاحي والغابي من الاهتمامات التي تقوم بها وزارة الفلاحة، وذلك تنفيذاً للتعليمات السامية لفخامة السيد رئيس الجمهورية، فيما يتعلق بالحفاظ على هذه الأراضي مهما كان نوعها. أشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: شكرا للسيد الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
السيد الوزير،
أيها الجمع الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أشكر السيد عبد المجيد بوزريبة، عضو مجلس الأمة المحترم، على السؤال الذي تفضل به والمتعلق بالملفات التي أودعتها مصالح ولاية جيجل لدى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية للاقتطاع وإعادة تصنيف الأراضي الفلاحية غير المستغلة، بسبب ضعف مردودها والأراضي الغابية، خاصة السفوح الجرداء أو المغطاة بالأحراش، لغرض إنجاز مشاريع تنموية عدة في مختلف القطاعات وتسوية المشاريع المنجزة؛

يشرفني أن أوافيكم بالتوضيحات التالية:

إن مسألة توفير الأوعية العقارية لتلبية الحاجيات في مجال إنجاز منشآت أساسية ومشاريع عمومية للتنمية، ضرورة لا مفر منها، حيث إن اللجوء إلى اقتطاع الأراضي، سواء أكانت فلاحية أو غابية لهذا الغرض، لا يتم إلا وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها؛ وعليه، فإن اختيار الوعاء العقاري يجب أن تستثنى منه الأراضي الفلاحية ذات القدرات العالية، ولاسيما المسقية والقابلة للسقي أو التي تتضمن مزروعات ومغروسة بأشجار، كما يجب أن تستثنى كذلك الأراضي الغابية التي تظل مسيرة بموجب الأحكام الخاصة بالنظام العام للغابات.

أما فيما يتعلق بانشغالكم المطروح، والمتعلق بالملفات التي أودعتها مصالح ولاية جيجل لدى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لاقتطاع وإعادة تصنيف الأراضي الفلاحية، فقد قامت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بمعالجة كل الملفات المقدمة من طرف مصالح ولاية جيجل منذ سنة 2011، حيث تم عرضها للدراسة على اللجنة الوزارية المشتركة والتي يترأسها معالي السيد الوزير الأول.

وفي هذا الصدد، فإن اللجنة المشتركة قد صادقت بتاريخ 10 أفريل 2012 على مشروعين يتضمنان إنجاز وحدتين للحماية المدنية الكائنتين بكل من بلدية الشقفة والطاهير،

ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد عبد المجيد بوزربية هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد عبد المجيد بوزربية: لا يسعني في البداية إلا أن أشكر السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية على هذه التوضيحات، أردت فقط أن أذكر، نعم في جيجل نحن بين أمرين أحلاهما مر، جيجل 85٪ غابات و6٪ فلاح، الشريط الساحلي بالإضافة إلى المحميات، الحظائر، ومناطق التوسع السياحي 3٪، تصبح 94٪ وتبقى 6٪ خواص، منها الموثق ومنها غير الموثق، وأنا أقصد فقط الدفاع عن المشاريع العمومية التي لها علاقة مباشرة بالمواطن، كمرافق: التربية، الصحة، الشباب، والبيئة... إلخ، وهنا أذكر مثالين فقط، فيه أمثلة أخرى ولكن أذكر مثالين فقط: ثانوية في بلدية جبلية "سطارة"، سجلت سنة 2010، ولم تنطلق بها الأشغال لحد الآن، كما أن مركز الردم التقني (CET) في "العوانة" وهي لؤلؤة السياحة في ولاية جيجل، سجل كذلك في سنة 2010 ولم تنطلق به الأشغال لحد الآن.

هذه الأمور التي لها علاقة مباشرة مع المواطن، عندما لاتنجز يكون فيه نزوح للمناطق الحضرية، وهذا يناقض فلسفة فخامة رئيس الجمهورية وهي الحفاظ على تثبيت السكان في الأرياف، شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد المجيد بوزربية؛ والآن السيد الوزير هل لديك ماتضيفه؟

السيد الوزير: شكرا للسيد الرئيس؛ أنا أقول فقط إن الانشغال الذي تفضل به السيد بوزربية، هو ليس انشغالا خاصا بولاية جيجل فقط، بل هو انشغال خاص بكل الولايات الساحلية، خاصة تيزي وزو وبجاية وجيجل وسكيكدة، هذه الولايات كلها تتميز بنفس التضاريس، وتواجه نفس الصعوبات، ولكن علينا أن نعي أنه بقدر ما نتفهم مشروعية هذه الانشغالات سواء أكانت للمواطنين أو للسلطات المحلية لهذه الولاية، فيجب علينا أن نعمل كلنا مواطنين أو مسؤولين بالدرجة الأولى على احترام القوانين، أعطيكم مثالا، تفضلت ولاية جيجل بطلب اقتطاع أرضية

غابية وتجاوبت الوزارة والسيد رئيس الحكومة مع ذلك، وما فاجأني في هذا، هو أن القطعة التي تم اقتطاعها، من أجل إنجاز مشاريع عمومية، لم ينجز عليها أي مشروع وذهبت السلطات إلى إنجاز مشاريع في منطقة ليست مصرحة بذلك، والسؤال يبقى مطروحا؟

هناك قوانين، هذه القوانين علينا جميعا أن نحترمها مهما كانت صفتنا، تفضل الأخ وأستسمحك، سيدي الرئيس، لأتوجه للأخ من ولاية بجاية للرد على السؤال المتعلق بالمشروع البتروكيمياوي.

تلقيت مشكلين اثنين في كل من ولايتي تيزي وزو وبجاية، تيزي وزو المنطقة الفلاحية الوحيدة المتبقية بهذه الولاية، حوالي 300 هكتار، فجيء بمشروع تقسيطها وتحويلها إلى منطقة نشاط ومنطقة صناعية، والسؤال يبقى مطروحا، فخامة الرئيس أعطى في اجتماع الوزراء تعليمات صارمة، وقالها بالحرف الواحد: "نحن نعمل على تنمية القطاع الصناعي على حساب القطاع الفلاحي" هذه قاعدة، يجب أن نتفق عليها كلنا، كان بطبيعة الحال الجواب بالرفض ونفس الشيء في ولاية جيجل، 420 هكتارا من أخصب الأراضي، أراضي مسقية، محيط مسقي، فيها أكثر من 250 هكتارا للحوامض، يطلب مني الموافقة لكي نجعل فيها مشروعاً بتروكيمياويا، هل هذا معقول؟ المنطقة الصناعية البتروكيمياوية لولاية سكيكدة، أتدرون أين أنجزت؟! أنا كنت واليا في سكيكدة، السيد الرئيس، وأستسمحك في دقيقة واحدة فقط، 2000 هكتار، أين هي؟ جعلناها في أخصب الأراضي الفلاحية لولاية سكيكدة هل هذا منطقي؟! هل هذا معقول؟! كانت تسمى مزرعة التل، فاكهة "كليموتين" تخرج من هناك وتصدر إلى الخارج، جعلناها قاعدة صناعية بتروكيمياوية، هل هذا منطقي؟! والأمثلة على ذلك كثيرة وكثيرة جدا، إذن علينا أن نعي أنه لا يمكن لنا أن نواصل العمل بنوع من التبسيط والتبسيط في أمور لا تقبل التبسيط.

أشكركم السيد الرئيس وأستسمحكم إن أطلت عليكم وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ نحن نقدر الظروف ونعرف المصاعب التي تواجهكم، أنتم المسؤولون عن القطاع والمسؤولية كبيرة، كان الله في عونكم، لأنه بالتأكيد فإن

حرصكم على الحفاظ على قطاعات حساسة كالغابة والمناطق الفلاحية يعتبر مسؤولية كبيرة، فثقوا أننا نقف إلى جانبكم من أجل تأدية المهمة والحفاظ على توازننا البيئي وكذلك على مستقبل غاباتنا والمناطق الفلاحية الموجودة في مختلف ولايات الوطن.

شكرا للزملاء الأعضاء على إثراء النقاش من خلال الأسئلة والتعقيبات، شكرا للسادة الوزراء على حضورهم وردهم الضافي على مختلف الأسئلة والانشغالات التي تم طرحها.

شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة العشرين صباحا

محضر الجلسة العلنية السابعة
المنعقدة يوم الخميس 5 جمادى الثانية 1436
الموافق 26 مارس 2015

الرئاسة: السيد عبد القادر سهلي، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية؛
- السيد وزير النقل؛
- السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛
- السيدة وزيرة التهيئة العمرانية والبيئة؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

افتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة العاشرة صباحا

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على
أشرف المرسلين؛
السيد الرئيس بالنيابة، المحترم،
معالي وزير الدولة، وزير الداخلية، والجماعات المحلية،
السيدات والسادة الوزراء،
السيد وزير العلاقات مع البرلمان،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
الحضور الكرام،
سلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
السيد الوزير،

لا نشكو من التأخر لأننا نعلم بالأجندة وحرصك على
متابعة كل الأشغال، ولكن يبقى هذا السؤال حديث
الساعة، إلى أن نحل هذه المشاكل.

ندوة التطور الاقتصادي والاجتماعي التي نظمتها
وزارة الصناعة والتي تعتبر تمهيدا للإجراءات التسهيلية
للاستثمار الأجنبي، الذي يهدف إلى وضع آليات للخروج
من دوامة الاقتصاد المعتمد على موارد البترول والوصول

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم،
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.
بعد الترحيب بالسيد وزير الدولة، وزير الداخلية
والجماعات المحلية، والسيدة والسادة الوزراء ومساعدتهم؛
يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة طرح عدد من الأسئلة
الشفوية، تقدم بها أعضاء مجلس الأمة، تتعلق بقطاعات
وزارية مختلفة والاستماع إلى أجوبة أعضاء الحكومة.
إذن، عملا بأحكام المادة 134 من الدستور، والمواد من
68 إلى 71 من القانون العضوي رقم 99-02، الذي يحدد
تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما،
وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، والمادة
76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في الاستماع
إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وكذا إلى الردود عليها.

بداية، أحيل الكلمة إلى السيد محمد زوييري، لي طرح
سؤاله الشفوي المتعلق بقطاع الداخلية والجماعات المحلية،
فليتفضل مشكورا.

السيد محمد زوييري: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛

إلى تنمية تصل إلى 7٪ بحلول سنة 2019، أي في نهاية المخطط الخماسي الجديد، وأن الدولة تراهن على تطوير الصناعة الوطنية كبديل للبترو.

لهذا أطرح تساؤلي: إذا كان الهدف الأساسي من هذه الندوة هو التنمية الوطنية الشاملة، فلماذا تم تجاهل المنتخبين المحليين، الذين هم ركيزة أساسية في التنمية المحلية، التي هي حلقة من الحلقات الكبرى للتنمية الوطنية الشاملة؟ يعني مهما كانت الظروف ستكون المشاريع في بلدياتهم وولاياتهم.

مع العلم أن الدولة تخصص أموالا باهظة للانتخابات والتكوين والأجور المحلية والوطنية والمنتخبين الذين يصل عددهم إلى أكثر من 25000 ناخب، وهم بالأساس الذين يشخصون احتياجات المواطن الذي انتخبوا من أجله، هذه الاحتياجات تترجم المشاريع المحلية التي هي جزء من المشاريع الوطنية، كما ينص الدستور، المادة 10: «الشعب حر في اختيار ممثليه».

معالي وزير الدولة،

لماذا هذا التغييب لهذا العدد الهائل من منتخبي الشعب، المادة 6 من الدستور: «الشعب مصدر كل سلطة» وهم إطارات الجمهورية الجزائرية المعنية مباشرة بالتنمية والتي هي قادرة على تقديم المقترحات التي يمكن الاستفادة منها، مع العلم أن فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، عندما يهنئ أي دولة يكون ذلك باسم الشعب الذي نال تزيته وهؤلاء المنتخبون انبثقوا من هذا الشعب لخدمته.

تقبلوا معالي وزير الدولة فائق التقدير والاحترام، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد زوييري؛ الكلمة الآن للسيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، فليفضل مشكورا.

السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله. أجدد وأكرر دائما أنني دائما في منتهى السعادة والسرور عندما أتواجد في هذا المحراب، محراب الديمقراطية وأمام هذه الوجوه الكريمة وكأنني أمام أسرتي وبين عائلتي.

السيد رئيس الجلسة المحترم،
السيد العضو، محمد زوييري الموقر،
شكرا على هذا السؤال.

السؤال يتلخص، أو أسبابه، أن هناك ندوة وطنية عقدت في 9 نوفمبر من العام الفائت 2014، تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، وهذه الندوة كان موضوعها تشخيص دقيق أو تقييم دقيق للوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، معناه وقفة تأملية وتفكيرية في أوضاع الاقتصاد في البلاد؛ ثم النقطة الثانية الأفق وما يجب التفكير فيه من أجل أمرين: الأمر الأول ماهي الوسائل الناجعة لتطوير الاقتصاد الوطني والاجتماعي؟ ثم ماهي الطرق والسبل العلمية الحديثة، من أجل إعطاء ديناميكية جديدة للمؤسسات الإنتاجية؟ وذلك كله أو مجتمعة من أجل تطوير الاقتصاد الوطني وتعدد الاقتصاد وعدم البقاء فقط على مصادر البترول وما يتبع البترول.

هذه الندوة - طبعا - أو هذا الموضوع هو مستخرج من برنامج فخامة رئيس الجمهورية ومن خطة الحكومة، التي عرضت على البرلمان وتحصلت على موافقة الغرفتين.

الندوة هذه حضرها خبراء اقتصاديون وأرباب العمل ومسؤولو مؤسسات وطنية وأجنبية، من أجل إغناء وإثراء هذا الموضوع أو هذين الموضوعين الهامين بالنسبة لمستقبل البلاد. السيد زوييري من حقه، لقد قال صوابا إن الوزارة - حسبه - لم تقم بدعوة بعض الإطارات المنتخبة، سواء المحلية أو الوطنية، ربما لإعطاء أو إثراء وإغناء هذه الندوة وربما للمشاركة في تقييم الاقتصاد الوطني.

1 - بالنسبة للوزارة التي أشرفت على هذه الندوة، وأقول الحكومة، لأن الحكومة متضامنة.

الحكومة مقتنعة قناعة تامة، وهي مدركة تمام الإدراك، أن الفصل بين السلطات لا يعني على الإطلاق الانفصال. الفصل بين السلطات لا يعني الانفصال، بل يعني التكامل، هذا معروف، الناس القانونيون والذين درسوا هذا المجال يعرفون أن الفصل بين السلطات لا يعني الانفصال بل التكامل فيما بينها، لكن كل سلطة تعرف من أين تبدأ صلاحياتها وأين تنتهي؟ لكن يكون دائما هناك تكامل بين السلطات.

فيما يتعلق بهذا الموضوع، نحن نرحب دائما بمشاركة ومساهمة المجالس المنتخبة، سواء أكانت وطنية أم محلية

هذه البلديات لحل مشاكل مواطنيهم وتفادي عزوف هذا الشعب عن صناديق الاقتراع، كما نتمنى أن نرى هؤلاء البرلمانيين، الذين ليس لهم وجود، في الساحة السياسية، وفي الساحة الدولية، مثلهم مثل الوفود الهائلة التي تتوافد على بلدنا الجزائر الحبيبة، بعدد هائل من البرلمانيين.

كما نتمنى أيضا لبرلمانيي العاصمة خاصة، أن نراهم في الميدان مع مسؤولي الحكومة، الذين هم جزء لا يتجزأ من هذه الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والذين يستمدون مشروعيتهم وسبب وجودهم من إرادة الشعب والشعار هو: «بالشعب وإلى الشعب».

أشكر معالي الوزير، شكرا جزيلًا وكبيرًا؛ والشكر هذا لا يكفي لأن عمك موجود على الساحة، وكنت قد سمعت اليوم في الإذاعة أن بطاقة التعريف ستسلم - إن شاء الله - في ولاية الأغواط في جوان إن شاء الله. وندعو الله أن يثبت ويطيل الله في عمره لاستكمال هذه المشاريع إن شاء الله والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد زوييري؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير إذا كان يريد ذلك.. يبدو أن وزير الدولة لا يريد ذلك، نبقى مع قطاع الداخلية والجماعات المحلية، والكلمة الآن للسيد عمار طيب، لي طرح سؤاله الشفوي، فليفضل مشكورا.

السيد عمار طيب: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس بالنيابة المحترم،

معالي السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى معالي وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية:

في البداية، يجب التنويه بالمجهودات الكبيرة التي بذلتها وزارة الداخلية في تقريب الإدارة من المواطن.

أما سؤالي فهو كالتالي:

تشهد العديد من المجالس الشعبية الولائية والمجالس

ونستفيد من خبرات هؤلاء.

أعتقد - هذا اعتقاد - أن الوزارة التي نظمت هذه الندوة، إما كان ذلك نسيانا، ربما وقع سهو، أو ربما كان ذلك احتراما وتوقيرا وحتى حياء من المجالس، وخاصة البرلمان، إنما على العموم، أقول لك إن الحكومة تمد يدها لكل إداراتها وتستفيد من خبرة كل إطار ترى فيه منفعة لخدمة البلاد، والدليل على ذلك في الأيام الأخيرة، كان قد كاتبني السيد رئيس هذا المجلس الموقر فيما يتعلق بانتشار بعض أعضاء هذا المجلس الموقر عبر الولايات المختلفة، فسرتت بهذا الطلب وأمرت الولاية والسلطات المحلية باستقبالهم واستقبلوا استقبالا حارا وانتشروا في بعض الولايات للاطلاع في عين المكان على وتيرة التنمية وعلى كل المشاكل وقدموا لنا توصيات واقتراحات أسعدتنا وسنعمل بها بعد دراستها وتحليلها.

مرة أخرى، السيد زوييري، على الإطلاق إن الوزارة التي نظمت هذه الندوة ربما كان منها النسيان وربما احتراما حتى للمجالس الموقرة، لكن هذا لا يعني إطلاقا أن الحكومة أو الوزارات - لأن هناك تضامنا فيما بين الحكومة - تستبعد إدارا أو بالأحرى تستبعد عضوا في البرلمان، سواء أكان في الغرفة الثانية أو الأولى، من أجل الاستفادة من خبرته وتجربته.

شكرا جزيلًا وأنت مدعو للملتقيات أو الندوات المستقبلية للإفادة بتجربتك وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد وزير الدولة؛ أسأل السيد محمد زوييري هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد محمد زوييري: شكرا للسيد رئيس الجلسة؛ أنت تعلم أن وزير الداخلية لا نعقب عليه، الشيء الذي عنده يكفيه.

نشكر السيد معالي الوزير على صبره علينا وتحمله في الوقت الراهن كل هذه التغيرات التي نراها اليوم، من أجل تحسين معيشة هذا الشعب الذي هو مصدر الحكم، كما تنص عليه المواد 6، 7، 8، 10، 11 من الدستور، ونتمنى أن نرى المنتخبين المحليين لهم كل الصلاحيات الصغيرة والكبيرة، كما أشرت إليها في كل مرة، لأنهم انتخبوا في

السياسية، من أجل تسيير المرفق العام ومن أجل مصالح المواطنين وأن تسيير البلديات سيرا عاديا وبانتظام وحتى لا تتعرقل مصالح المواطنين الذين وثقوا في المنتخبين وانتخبوا عليهم في المجلس.

في 21 بلدية، حاولت السلطة المحلية والسلطة العمومية، حتى الوزارة، بجميع الوسائل والإمكانيات أن تنتقل حتى إلى عين المكان في البلديات، والحمد لله فإن كثيرا من البلديات، وزارة الداخلية استطاعت أن تعالج المشكل بإرسال بعض التأطيرات للبلديات وسوت بعض البلديات، لكن بقي 21 بلدية تعرف انسدادا فحاولنا بجميع الإمكانيات، وعندما استحال علينا ذلك، قمنا بتطبيق المواد من 100 إلى 103 من القانون البلدي، هذه المواد تسمح للسيد الوالي أن يطبق مبدأ الحلول - كما تعرفون - ويقوم بتعيين رئيس الدائرة أو الأمين العام للبلدية أو أي متصرف، يراه صالحا ومفيدا لتسيير البلدية، لأن البلدية - كما تعرفون - مرفق عمومي؛ ورئيس البلدية يقوم بوظيفتين: أولا، أنه يمثل الدولة، معناه أن كل أعمال الدولة منصوص عليها في 15 مادة - تقريبا - تكلفه بالقيام بأعمال الدولة المحضه، وثانيا، يعمل كرئيس مجلس منتخب، فيقوم بتنفيذ مداورات المجلس الشعبي البلدي.

واضطررنا في هذه 21 بلدية إلى تطبيق مبدأ الحلول وهناك الآن رؤساء الدوائر وكتاب البلديات يقومون بتسيير هذه البلديات، حتى تبقى البلدية كمرفق عمومي تسيير سيرا عاديا وحتى لا يتعطل تنفيذ ميزانية البلدية وبرامج التنمية وحتى رواتب المستخدمين والحفاظ على الساكنة وعلى النظافة العمومية وكثير من المشاكل المطروحة، التي يتكفل بها رئيس البلدية؛ وهذه البلديات تعمل عملا عاديا وتسيير تسييرا عاديا، ولا تعترض أي اعتراض بهذا الشأن؛ ولكن نتمنى - طبعاً - بمساعدتكم ومساعدة الجميع أننا نصل إلى تقريب وجهات النظر في هذه البلديات، حتى تصبح مجددا المجالس البلدية تعمل عملها الذي انتخبت من أجله، وأن طريقة الحلول ماهي إلا إجراء استثنائي، إلى حين رجوع المياه إلى أصلها.

فيما يتعلق بالشق الثاني من سؤالكم أو المهم من سؤالكم، لأن فيه ارتباطا مع سؤال السيد زوييري، حول المشاركة أو المساهمة التشاركية أو مشاركة المواطنين، هذه ألححت عليها وكانت بالنسبة إلي هي الشغل الشاغل

الشعبية البلدية حالات انسداد متكررة، ناجمة أحيانا عن عدم التفاهم بين المنتخبين أو داخل الأغلبية، وأحيانا نتيجة تغيير هذه الأغلبية في غياب الالتزام الحزبي، كل هذا أدى إلى تعطل مصالح المواطنين، وعرقلة الدور التنموي للجماعات المحلية.

فماهي الإجراءات التي ترى الوزارة اتخاذها لتجاوز هذه الظاهرة، ودفع المجالس المحلية للقيام بالدور المنوط بها، في ظل الاستقرار والانسجام بين الأعضاء؟ وما هو الهامش المتاح للمواطنين في إطار الديمقراطية التشاركية، للمساهمة في التخفيف من حدة هذه الوضعية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عمار طيب؛ الكلمة الآن للسيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، فليفضل للرد على السؤال.

السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية: مرة أخرى، السلام عليكم. أعتقد أن السؤال له صلة كبيرة بالسؤال الأول، إذا كان يمكننا أخذ القليل من الوقت - سيدي رئيس الجلسة - لأنه سؤال مهم جدا.

الشرط الأول أو النقطة الأولى من السؤال فيما يتعلق بالانسداد في بعض المجالس البلدية.

أقول لك - السيد العضو المحترم - إن الانسداد ليس بهذا الحجم المتصور في بعض الأذهان أو العقول، ويمثل 21 بلدية على المستوى الوطني التي تعرف نوعا من الانسداد، 21 بلدية على 1541 بلدية، إذا قمنا بعملية حسابية نصل إلى 0.73٪، يعني 21 بلدية على 1541 بلدية؛ نحن نرى أن هذا الأمر عادي بالنسبة لـ 0.73٪ من المجالس البلدية.

الأسباب الآن: ماهي أسباب الانسداد؟

طبعاً كل عمل بشري فيه خلافات والأسباب هي عدم التوافق في الرؤية وفي كيفية انتخاب الرئيس وفي أساليب وطرق التسيير، لأنه - كما تعرف - المجالس البلدية فيها عدة ألوان سياسية، وهذا شيء طبيعي، وكل حزب عنده برنامج، ورؤيته السياسية وعنده أساليب التسيير، وطرق التسيير، ولذلك فعندما تجتمع الكثير من الأحزاب تختلف في رؤاها وفي منهجيتها وفي تسييرها للأمر، لكن الواجب على هؤلاء، أن يكون هناك توافق بين كل هذه الألوان

2015 سنركز فيها على التنمية المحلية، وهذا ليس كلاماً فقط، فقد عملنا، بجهود كبيرة وبمساعدة كثير من الناس الخيرين، حتى حصلنا - بفضل الله - لأول مرة على 100 مليار دينار جزائري في برنامج التنمية للبلديات، وقررت أن أقتطف، زيادة على 100 مليار، من صندوق التضامن والضمان والجماعات المحلية 50 ملياراً، تضاف إلى 100 مليار، معناه 150 ملياراً للتنمية المحلية التي ستعطى وتوزع بالتقسيم على البلديات، من أجل القيام بالتنمية المحلية وحل مشاكل المواطنين اليومية وهي مشاكل خفيفة ولا تحتاج إلى كثير من الأموال، ثم أعطينا البلديات، لمعظمها تقريباً، وهي تتمتع الآن بموارد بشرية كفؤة، بالإضافة إلى الاعتمادات المالية وعلاوة على تنقل إطارات وزارة الداخلية يومياً تقريباً إلى البلديات وعلى مستوى الولايات؛ وتوصلنا إلى أن يكون تسيير ميزانية البلدية بطرق عصرية وحديثة، بمعنى أن كل سنتيم مقرر لصالح البلدية لا بد أن يصرف في وجهته الصحيحة.

إذن، مشاركة المواطنين في هذه العملية هي مشاركة فعلية وستكون ذات أهمية ومكانة وندعو كل المجالس المنتخبة وطنية كانت أو محلية لمساعدتنا حتى يصبح المواطن يتابع فعلاً ما يتم في بلديته، إذ من حقه أن يتابع ويدير أموره وشؤونه ومن واجب المجلس البلدي أن يطلع المواطن على شؤونه، بل أكثر من ذلك، هناك مادة تقول: «يجب على المجلس الشعبي البلدي أن يعطي حصيلة سنوية لمواطنيه» وهذا أمر عادي، طبيعي في المجال الديمقراطي، أنا لا أعتقد، لحد الآن، أن مجلساً بلدياً اجتمع سنوياً وجمع مواطنين وقدم حصيلة سنوية، ماذا أنجز في ظرف سنة؟ وماذا ينتظر منه في السنة المقبلة؟ هذه الأمور إن شاء الله وبفضل الله ثم بفضلكم جميعاً والخيرين ستطبق - إن شاء الله - في الميدان، لأننا على وشك الانتهاء بالنسبة لتأهيل وإعادة الاعتبار للمرافق العمومية والقضاء على البيروقراطية، وأنتم تتابعون عن طريق الصحافة، أننا سنبدأ في البطاقة البيومترية - إن شاء الله - قمنا بإنشاء مركز وطني خاص في الأغواط، يتكفل بهذه العملية ويبدأ العمل في جوان، وبمقتضى هذه البطاقة الوطنية البيومترية، سنعطى لكل مواطن رقماً وطنياً، يكتفي بهذا الرقم ولا يحتاج إلى أي وثيقة مهما كانت. آنذاك أو من الآن، سنركز على موضوع آخر وهو التنمية على مستوى البلدية - إن شاء الله - والله يوفقنا ويوفقكم

منذ أن توليت هذه الوزارة، وبالتالي فلدي أمران مهمان أساسيان يشغلان بالي كأولوية الأولويات وهما: مكافحة البيروقراطية تأهيل وإعادة الاعتبار للمرافق العمومية، ورفع الغبن والظلم عن المواطنين، وأن يشارك المواطنون في تسيير وتدبير أمورهم اليومية على مستوى البلدية؛ وإن مشاركة أو مساهمة المواطنين في البلديات، هدية لا مني ولا من غيري، هذا حقهم، لأن الشعب مصدر السلطة وهو الذي يمارسها، طبعاً، عن طريق ممثليه، ثم أن قانوني البلدية والولاية يعطيهم هذا الحق وهو مقرر لهم بموجب قانون البلدية وقانون الولاية.

قانون البلدية في مواده من 11 إلى 14 و16 إلى 32، يقول: «يجب على المجلس البلدي أن يشارك المواطنين في تسيير أمورهم ويجب أن يستشير المواطنين في كل الأعمال، سواء كانت تهيئة الإقليم أو التنمية وكل المشاريع التي تهم المواطنين والمواطنات، بالإضافة إلى ذلك لا بد أن تكون جلسات المجالس البلدية علنية، ولا بد من تعليق جدول أعمال البلدية - بالنسبة للمواضيع التي سنتطرق إليها - 8 أيام، معلقة وملصقة في مكان إعلان المواطنين.

المواطنون يحضرون مثل هذه الجلسات، وكل ما يتم في الجلسة يكون بحضور المواطنين، وأكثر من ذلك، فإن المواطن يستطيع أن يطلع على مستخرجات المداولات، حين ينتهون يذهب للسجل ويرى ويقرأ، وأكثر من ذلك، تنص مادة من المواد «أن المواطن صاحب المصلحة، يستطيع أن يأخذ نسخة من المداولات»، وهذا بالمجلس البلدي وكذلك في الولاية، هذه النصوص موجودة في قانون البلدية، لكن التطبيق شيء آخر، ولذلك أنا شغلي الشاغل أن أعمل من أجل تطبيق هذه النصوص في الميدان، وهذا ما جاء في برنامج فخامة رئيس الجمهورية وكذلك في خطة الحكومة، ونصبنا كذلك لجنة وطنية مشكلة من جميع فئات الشعب، كان فيها حتى أعضاء من البرلمان وأعضاء من الغرفة الأولى، والسيدة رئيسة جمعية إقرأ كانت حاضرة، وقدمت هذه اللجنة اقتراحات وتوصيات هامة جداً، نحن على مستوى وزارة الداخلية، هناك عمل من أجل تحليل ودراسة هذه التوصيات والاقتراحات، وسنستخرج منها مناشير وحتى ترتيبات تنظيمية، أي مراسيم، من أجل تطبيقها في الميدان وسنستمر على تطبيقها في الميدان، وأكثر من ذلك، صرحت - ربما - من هذا المنبر، لهذا المجلس الموقر، على أن سنة

لخدمة البلاد، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد وزير الدولة؛ أسأل السيد عمار طيب هل يريد التعقيب على جواب السيد وزير الدولة؟

السيد عمار طيب: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ وأشكر كذلك السيد معالي وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية.

في الحقيقة - كما يعلم الجميع - هناك نقص في التكوين والتجربة لكثير من المنتخبين، ولهذا نطلب أن تكون مرافقة الإدارة لهؤلاء المنتخبين.

هناك مشاكل أخرى لم نتطرق إليها، مثلا توزيع الهياكل في المجالس الشعبية البلدية، كرؤساء اللجان الدائمة مثلا، في بعض المجالس وخاصة البلديات الصغرى، تجد رئيس البلدية ونواب الرئيس واللجان الأخرى الدائمة، بينما هناك لجان فارغة، مع أنها دائمة وعندها منصب مالي وعندها تعويضات، لماذا الإدارة لا تنظر في هذه المسألة؟ هذا هو السؤال وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عمار طيب؛ الكلمة مجددا للسيد وزير الدولة، للرد على التعقيب.

السيد وزير الدولة: نسيت أن أقول لكم إن من أولوية الأولويات كذلك بالنسبة للتكوين هو الموارد البشرية، وأنتم تتابعون فقد قمنا بتدريب وتمرين كل إطارات وزارة الداخلية، وبدأنا بالإطارات السامية للدولة داخل الوزارة، بقي لدينا فقط رؤساء المجالس الولائية، في الأسبوع الفائت أو بالأحرى هذا الأسبوع، بل التخرج سيكون اليوم، التقوا في سطيف لمدة أسبوع، هذا بالنسبة لرؤساء المجالس الولائية، أما رؤساء البلديات، فكلهم في 1541 بلدية، سيتلقون تكويننا، بالنسبة للأمناء العاملين للبلديات، الدوائر، ولأن هناك برنامج سنوي لإعادة التكوين والرسكلة داخل البلاد وخارج البلاد وفي القريب، القريب العاجل، سنبعث رؤساء المجالس الولائية ورؤساء البلديات إلى التكوين في الخارج، ننتظر وفودا من الكثير من البلدان، مع الأسف كان سيحضر الأمين العام لوزارة الداخلية الفرنسي ومجموعة من الإطارات، بما فيهم

مدير مدرستهم العليا للإدارة (ENA) لكنهم تأخروا قليلا بسبب ما وقع عندهم، وكذلك كثير من البلدان الأوروبية، من أجل توقيع هذه الاتفاقيات ونبدأ في تبادل التجارب والخبرات بالنسبة لإطارات وزارة الداخلية، بدءا بالولاية ورؤساء المجالس رؤساء البلديات والتوأمة بيننا، كل هذه الأمور سنستفيد منها كثيرا؛ وكذلك بالنسبة للمدارس العليا، سنأتي بإطارات من المدرسة العليا للإدارة الفرنسية وغير الفرنسية، لإعطاء دروس ومحاضرات بالنسبة لإطاراتنا. على العموم، نعتبر تكوين الموارد البشرية ورسكلتها باستمرار كأولوية الأولويات، لأننا في اعتقادنا لا يمكن على الإطلاق أن يبنى أي إصلاح إلا بالرجل. عندما أقول الرجل معناه الرجل والمرأة والكل يقع على عاتق الكفاءات والمقدرات إن شاء الله.

صحيح أن بعض البلديات عاجزة حتى عن تسيير ميزانيتها، ولذلك كانت هذه التكوينات مفيدة جدا ولا أقول وصلنا إلى الكمال، إنما نحن في البداية ونطلب مساعدتكم وتضامنكم، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ نواصل دائما مع قطاع الداخلية والجماعات المحلية والكلمة للسيد جمال قيقان، نيابة عن زميله السيد عباس بوعمامة، فليفضل مشكورا.

السيد جمال قيقان (نيابة عن السيد عباس بوعمامة):
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، السيدة والسادة معالي الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السؤال الذي أتشرف بتقديمه، نيابة عن زميلي عباس بوعمامة ممثل ولاية إليزي، موجه إلى معالي وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، هذا نصه:
معالي الوزير،

أمام ما نعيشه من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين، بسبب تدهور الأوضاع الأمنية وتردي الظروف المعيشية لساحل، خاصة

السيد عباس بوعمامة: هذا يرجع للنظام الداخلي للمجلس.

السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية:

المهم، مادمت أنت حاضرا هنا فالحل ..

هذه القضية لا بد أن ننظر إليها كجزائريين، بتقاليدنا وعاداتنا، ننظر إليها بمنظور إنساني ومنظور أخلاقي.

أنتم تعرفون بأن هناك أسباب وظروفا، جعلت هؤلاء المهاجرين يضطرون اضطرارا غير باغين، للجوء إلى الجزائر، لما تعرفه بلدانهم - وأنتم تتابعون هذا بالتفصيل - من عدم الأمن وعدم الاستقرار ومن دون الدخول في التفاصيل؛ ولذلك لم يكن لهم الاختيار للدخول إلى الجزائر، إنما اضطروا إلى ذلك اضطرارا بأنفسهم أو بعائلاتهم، والجزائر باعتبار هؤلاء جيرانا لم تكن باستطاعتها، لا بمقتضى التقاليد والعادات ولا كرم الضيافة ألا يستقبل الجزائري الضيف، وخاصة ضيفا من هذا النوع وأن يقوم برفضه؛ ولذلك أخذت المسألة أولا في مجملها وجوهرها على أنها مسألة إنسانية وأخلاقية وثانيا أنها تتماشى مع الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان أو بالأحرى الاتفاقيات - بالجمع - الدولية لحقوق الإنسان، لا سيما الاتفاقية المتعلقة بحق لجوء المهاجرين والسلطات العمومية؛ انطلاقا من هذا المنظور، لم تنظر إلى هذه المسألة بمنظور المتابعة أو تطبيق قانون الهجرة الذي أشرت إليه؛ وعليه، فالدولة قامت باحتضان - إن صح التعبير - هؤلاء المهاجرين والتكفل بهم وقامت كذلك بالحفاظ وصون كرامتهم إلى أن يأتي اليوم - إن شاء الله - الذي يرجعون فيه إلى بلدانهم، لكن الآن هم في اضطراب وهم في حاجة، هاربين مما يجري في بلدانهم من قلاقل ومشاكل وأنتم تتابعون أكثر مني ما يقع في هذه البلدان.

فيما يتعلق ببعض المسائل، بالنسبة لحكومة النيجر - كما تابعت - طالبت الحكومة بصفة رسمية وبالحاح، ثلاث مرات، وأنتم تابعتهم وزير الداخلية الذي جاء إلى الجزائر وصرح بذلك علنية وبصوت عال، وطلب من الحكومة الجزائرية والتمس منها إعادة النيجريين إلى بلدانهم، طبعا الحكومة استجابت لهذا الطلب وقمنا بجمع هؤلاء المهاجرين في مراكز، على مستوى الولايات التي يتواجدون فيها، إلى حين إرسالهم بوسائل تحافظ وتصون كرامتهم إلى تمراسات ونقلناهم إلى بلدانهم، في ظروف كذلك

مالي والنيجر، ونزوح الأفارقة الوافدين من ليبيا، كلها عوامل وجدت من الجزائر أرضية خصبة لاستقرار هؤلاء، وما يترتب عنها من ظواهر سلبية وخطيرة، أصبح المواطن يشتكي من الطقوس والممارسات الدنيئة مثل الدعارة وتفشي الأمراض المعدية والنصب والاحتيال والاعتداءات على المواطنين، ناهيك عن الظواهر السلبية المشينة التي تشهدها المدن الجزائرية، من خلال احتلال هؤلاء الساحات والأماكن العمومية التي شوهدت صورة المدن وعلى رأسها عاصمة البلاد، الجزائر.

السؤال المطروح معالي الوزير،

1 - ماهي الإجراءات الاستعجالية المتخذة من طرف وزارة الداخلية، بشأن هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين، في ظل تعليق القانون رقم 08/11 الذي ينظم حركة الأجانب وتقلهم وإقامتهم؟

2 - هل هناك إحصائيات حول أعداد هؤلاء وثبوت هويتهم ودولهم؟

3 - ماهي الاحتياطات المتخذة، من أجل عدم نقل مرض إيبولا القاتل الذي ظهر مؤخرا في مالي؟

تقبلوا مني - معالي الوزير - أسمى عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد جمال قيقان؛ الكلمة الآن للسيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، للرد على السؤال، فليفضل مشكورا.

السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية: السلام عليكم مرة ثالثة، ورابعة وخامسة وعاشرة. سأرد، لكن أعتقد وأرجو من الله أن يقتنع السائل الأصلي بما سأرد به، لأنه ربما هذه قاعدة جديدة أن يتغيب طارح السؤال وأنا قانوني وأعرف القانون كما ينبغي ..

السيد عباس بوعمامة: أنا لست متغيبا معالي الوزير، أنا هنا وعندني سؤالان: سؤال سي طرح على السيد وزير النقل وسؤال على السيد وزير الداخلية.

السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية: من حقلك أن تطرح سؤالين؟

أن يرجع الأمن والاستقرار إلى هذه البلدان التي تعرف اضطرابات وقلق، وبالضرورة سيعودون من تلقاء أنفسهم إلى بلدانهم، ولكن نحن من تقاليدنا وعاداتنا أننا نسير هذه الأمور ونعتبرها مسألة إنسانية وأخلاقية قبل كل شيء وألف شكر.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد وزير الدولة؛ إسمحو لي أن أوضح أمرا، بخصوص بعض الأسئلة الشفوية التي تفضل بها أعضاء مجلس الأمة، والتي يعود تاريخها في بعض الأحيان إلى السنة الماضية، ولم يتمكن بعض أعضاء الحكومة من الإجابة عليها في حينها وفي وقتها، بسبب التزامات القاهرة وتعذر حضورهم في مجلس الأمة للرد عليها، لهذا أصبح هناك تراكم لبعض الأسئلة الشفوية، فيتم اللجوء للنيابة في طرحها وذلك لتمرير أكبر عدد ممكن من الأسئلة وشكرا على التفهم.

شكرا للسيد وزير الدولة مرة أخرى، وأسأل السيد جمال قيقان هل لديه تعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد جمال قيقان: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ نشكر السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية على رده عن سؤال زميلي، وفعلا كما وضح فالجزائر دائما مع مبدأ التكافل والتضامن والعمل الإنساني والجزائر رحيمة بجيرانها، لكن صاحب السؤال، الزميل، كان قال: بودي أن تحدد لهؤلاء المهاجرين مناطق إيواء جماعية، حتى يسهل التكفل بهم بصورة جيدة، سواء من ناحية توزيع الإعانات أو الغذاء أو العناية الصحية، والانتشار هذا فعلا رهيب، إذ وصلوا حتى للمداشر والقرى والأرياف؛ والمظاهر التي تنجم عن الأعداد الهائلة تؤثر سلبا على مدننا وعلى الجزائر بصفة عامة.

شكرا مرة ثانية للسيد الوزير، بارك الله فيك .

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد جمال قيقان؛ الكلمة للسيد وزير الدولة للرد على التعقيب.

السيد وزير الدولة: شكرا؛ أنا قلت إن هناك مراكز على مستوى الولايات وفيها الكثير من الناس الآن، لكن بعض الفئات لا تريد البقاء في هذه المراكز، حاولنا معهم بجميع

جد حسنة، مرفوقين بنفسانيين وبأطباء.

إلى حد الساعة تم ترحيل عدد كبير، وقمنا بعشر رحلات إلى حد الآن وهناك رحلة مقررة في نهاية الشهر، حتى ننتهي من إعادة هؤلاء الناس، ولكن في كنف الكرامة والإنسانية. هناك رحلة ستكون في نهاية هذا الشهر وتستمر الرحلات إلى أن ننتهي من ترحيل جميع الإخوة المهاجرين، وأكد أنهم رُحِلوا في ظروف أخوية، باحترام تام وكرامتهم كانت مصونة وبمساعدة الجزائر مساعدة كبيرة جدا إلى أن وصلوا إلى أماكن إقامتهم؛ و - كما قلت - الرحلات ستستمر.

فيما يتعلق ببقية المهاجرين الموجودين، هناك مراكز على مستوى الولايات التي يتواجد فيها هؤلاء المهاجرون، هذه المراكز فيها كل الوسائل وكل ما يلزم من وسائل صحية وتغذية وكذا.. العدد الكبير لهؤلاء المهاجرين موجود طبعاً في ولايات الجنوب، وعلى رأسها ولاية تمنراست، فيها أكثر من 10.000 والباقي منتشر في وهران وكذا وكذا.. في آخر المطاف أعتقد أن مجموع المهاجرين بجنسياتهم، التي تتعدى 10 جنسيات لا يتعدى 25.000.

الجزائر متكفلة بهم في مراكز وتتابعهم، لكن مع الأسف الشديد ربما نظرا لظروفهم ولأسباب ما، رغم ما وفرنا لهم في هذه المراكز التي تحتوي على جميع الظروف الصحية والتغذية والمتابعة وكذلك كثير من الأمور، فالبعض فروا من هذه المراكز ويحبذون أن يلجأوا إلى الشارع، حاولنا معهم عدة مرات لإقناعهم ولكن لا يمكننا أن نلزمهم بذلك ونضع شرطيا يحرسهم في هذه المراكز.

الإخوة السوريون أغلبهم لهم مساكن محترمة أو أجروا مساكن محترمة ويسكنونها، والقليل منهم من هم في هذه المراكز، يعني خلاصة القول - سيدي الكريم - أن هذه المسألة هي أول قضية إنسانية وأخلاقية وتتماشى مع عادات وتقاليد الجزائر وتتماشى كذلك مع الاتفاقات الدولية، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، لاسيما الاتفاقية المتعلقة بحقوق اللاجئين، ونظرنا إليها كمسألة إنسانية قبل كل شيء، انطلاقاً من تقاليدنا وأعرافنا بالنسبة للشعب الجزائري، فنحن كذلك عوملنا في وقت ما هذه المعاملة إبان الثورة التحريرية؛ فكثير من المواطنين والمواطنات هاجروا إلى كثير من البلدان المجاورة وكانت هكذا المعاملة.

لا نستطيع أن نعتبر هذه المسألة مسألة تخضع للمتابعة أو تطبيق القانون الذي أشرت إليه، وإن شاء الله نتمنى

2014 عن حجز طائرة تابعة لأسطولنا الجوي «الخطوط الجوية الجزائرية» من نوع «بوينغ 737» التي كانت تنظم رحلة (AH 63-20) على مستوى مطار بروكسل بقرار من العدالة البلجيكية، عقب نزاع مع الشركة الهولندية (KAIRBV). للذكر، حسب المعلومات التي تلقيناها عبر وسائل الإعلام، النزاع القائم بين شركتنا والشركة الهولندية، يتمثل في عقد بيع طائرات جزائرية خارج الخدمة، موقع بين الطرفين بتاريخ 6 جويلية 2008 وربما قبل ذلك.

في 17 مارس 2011 باشرت الشركة الهولندية إجراءات تحكيم لدى المحكمة للتحكيم التي أصدرت بتاريخ 31 مارس 2014 قرارا ضد الخطوط الجوية الجزائرية.

صراحة، الحدث مؤلم جدا لكل المواطنين الغيورين على هذا الوطن، علما أن هذه الشركة ذات السيادة الوطنية، مدعمة بشكل كبير من طرف الخزينة العمومية. سيدي الوزير،

1 - أين كان قطاعكم منذ 2008 وبالخصوص مسؤول الخطوط الجوية الجزائرية، المحامي، المستشارون القانونيون، حتى تحجز سيادتنا الوطنية؟

2 - ألا يجب - سيدي الوزير - محاسبة ومعاقبة فورا كل من وراء هذا الحدث الأليم عمدا والذي يعود - حسب ظني - إلى سوء التسيير لهذا الملف، بل أقول اللاتسيير في بعض الأحيان وبصورة خاصة للمؤسسة بصورة عامة؟

3 - ألا تشاطرونني الرأي أنه لا بد أن تسقط بعض الرؤوس وأن تلقن الدروس من هذه الحادثة؟ لكم مني، سيدي الوزير، كامل الامتنان وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد صالح دراجي؛ الكلمة الآن للسيد وزير النقل، فليتفضل للرد مشكورا.

السيد وزير النقل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة، أخواتي الفضليات، إخواني الأفاضل، أعضاء هذا المجلس الموقر،

الأخت الفاضلة، الإخوة الأفاضل، أعضاء الحكومة، أيها الحضور الكريم، السلام عليكم.

الإمكانيات لإقناعهم أن في هذه المراكز سيُتكفل بأطفالهم وجهنا حتى المصحات، المرضى، الأطباء، الحماية المدنية ووفرنا لهم جميع الإمكانيات، شاهدتم في التلفزة ما جهزناه في مراكز تمارست مما لا يتوفر عليه لا منزلي ولا منزلك! لكن لا نستطيع، بمقتضى الإنسانية، أننا نرغم فردا أن يبقى تحت القوة في هذه المراكز! صحيح إننا نرى صورا مشوهة أمام المساجد، بعض النساء في الشوارع للتسول وكذا وكذا، ولكن هذا سيكون - إن شاء الله - مؤقتا إلى حين تعرف هذه البلدان السلم أو تعود للأمن والاستقرار، آنذاك - إن شاء الله - سيكون أمر آخر، ولكن لا بد أن نتحمل لأن قضية الإنسانية قبل كل شيء، تصور لو نطبق القانون الذي تتكلم عنه مثلا امرأة تتسول بأبنائها نقبض عليها ونأخذها إلى السجن، العقوبة من 6 أشهر إلى 3 سنوات!! ولكن صعب أن ننظر لهذه المسألة من منظور القانون والمتابعة، ننظر إليها نظرة إنسانية، نظرة أخلاقية، إلى أن يرجع الله سبحانه وتعالى الأمن والاستقرار إلى هذه البلدان والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ نمر الآن إلى قطاع النقل والكلمة للسيد صالح دراجي، فليتفضل بسؤاله الشفوي مشكورا.

السيد صالح دراجي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خير النبيين والمرسلين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

السيد رئيس الجلسة المحترم، السيدات، السادة الوزراء المحترمون، أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 8 مارس سنة 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني - السيد وزير النقل المحترم - أن أطرح على سيادتكم نص السؤال الشفوي الآتي:

سيدي الوزير، للأسف الشديد لقد تفاجأنا بإعلان يوم 12 ديسمبر

من هذا الموضوع الذي تفضلتم به سيكون - إن شاء الله - محل نقاشكم - إن شاء الله - في البرلمان هنا، لأن ملف النقل الجوي بشكل عام أو الطيران المدني، تم مناقشته أو دراسته على مستوى لجنة النقل بالمجلس الشعبي الوطني، وسوف يتم مناقشته على مستوى الجلسات في الغرفة الأولى - إن شاء الله - ليأتيكم بعدها، لأن هذا الملف هام جدا، وهذا القانون جاء من أجل الاستدراك والتأهيل واستشراف النقل الجوي، ليواكب تطورات نمو الجزائر وتنمية الوطن، هذا فيما يخص الجانب الثاني، أما لما نرجع للإشكالية التي طرحها الأخ صالح، المشكل هذا في الحقيقة يعود إلى سنة 2001، المشكلة التي طرحتها اليوم، حادثة بروكسل يعود الملف إلى سنة 2001، خلالها تم تقييم أسطول الخطوط الجوية الجزائرية وبعد التقييم اتخذ قرار بضرورة إخراج 27 طائرة من الخطوط الجوية الجزائرية، في إطار السلامة والأمن للنقل الجوي، لم تعد صالحة أو مؤهلة، هذا في سنة 2001. في سنة 2008، بعد عدة إجراءات تم التوصل إلى إبرام عقد ما بين الخطوط الجوية الجزائرية والشركة الهولندية (KRBV) مقداره 13 مليون دولار، في إطار التخلص من جزء من هذا الأسطول، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، العقد جاء نصه كالتالي: «هاته الشركة تأخذ ما تبقى من هذا الأسطول وبالمقابل تدفع 13 مليون دولار للخطوط الجوية الجزائرية»، هذا في سنة 2008، وينص العقد كذلك - أي من بنوده - في حالة تأخر هاته الشركة الهولندية في دفع المستحقات، يترتب عليها دفع 1٪ شهريا كغرامة عن التأخير» ومضت الأيام وأصاب الشركة الهولندية مشاكل مالية، نتجت عنها صعوبات مالية، فلم تستطع دفع إلا مليونين من 13 مليون، وعليه أعذرتها شركة الخطوط الجوية بضرورة إكمال المبلغ، فلم تستطع هاته الشركة إكمال المبلغ ودفعت مليونين فقط، ثم في إطار المفاوضات، نحن نتكلم عن سنة 2008 إلى سنة 2009، قلت في إطار المفاوضات تم إعطاء وقت إضافي للشركة الهولندية لتسديد مستحقات 13 مليون دولار، فلم تستطع، وعندها أي في 2009 تم فسخ العقد المبرم ما بين الخطوط الجوية الجزائرية والشركة الهولندية، هذا في 2009، فلما فسخ العقد دخل الطرفان في نزاع فالطرف الأول يقول أسترجع أموالي والطرف الثاني وهي الخطوط الجوية الجزائرية تقول إنها أبرمت عقدا مع طرف عليه دفع غرامة بـ 1٪ شهريا، ثم تأخر عن الدفع، مما تسبب في فسخ العقد،

بداية، أشكر شكرا جزيلا الأخ صالح على هذا السؤال الوجيه، السؤال الحيوي الذي يدخل فعلا في إطار اهتمام وزارة النقل اليوم واهتمام الحكومة واهتمام الدولة الجزائرية. أولا، هذا السؤال يتحدث عن إشكالية وقعت في الخارج للخطوط الجوية الجزائرية، يدخل اليوم كطرف، كجزء من ملف كبير، شامل، ويتابع هذا الملف اليوم كل ما يخص النقل الجوي بشكل عام؛ ولما نقول النقل الجوي يعني الهياكل، المؤسسات، الشركات، المتعاملون وعلاقة هاته الشركات وتعاملنا مع الخارج؛ وكذلك لما تطرح قضايا بهذا الحجم أو بهاته الصيغة يستلزم البحث في كيفية معالجتها. إذن هذا السؤال هو - كما قلت - جزء في إطار المعالجة الشاملة، الكاملة لكل ما هو نقل جوي في الجزائر، من جهة استدراك ما يمكن استدراكه، ومن جهة أخرى تأهيل الخدمات والتعامل في المجال الجوي ومن جهة أخرى كذلك تطوير هذا الفضاء ليوافق التحولات الوطنية وتحولات الجزائر وعلاقتها الخارجية التي هي اليوم - والحمد لله - تتطور بشكل جيد وإيجابي جدا؛ ونرى هذا من خلال زيارات الوفود المتدفقة على الجزائر اليوم والتي تكسب ريادة قوية وكبيرة في المنطقة والحمد لله رب العالمين. إذن لمعالجة هاته الإشكالية، أولا قامت وزارة النقل بإعداد تقرير شامل، كافي، لعلاج كل ما يخص اليوم النقل الجوي من حيث النقائص من خلال - أولا - عملية التدقيق (Audite) التي قامت بها المفتشية العامة لوزارة النقل، بالاستعانة بخبراء وناس عندهم خبرة كبيرة في المجال، من خلال التدقيق في كل الحاجيات والنقائص ومتطلبات النقل الجوي، وتم إعداد ملف كبير، هام جدا، واليوم هو على مستوى الحكومة وسيبرمج - إن شاء الله - قريبا، في إطار مجلس وزاري مشترك ثم إلى الحكومة، لأن به عدة مقترحات، هامة جدا، لا تخص فقط الخطوط الجوية الجزائرية وإنما تخص النقل الجوي بشكل عام، في إطار استدراك النقائص لإعطاء بعد أهم وأحسن وأفضل للبعد الوقائي والأمني في المجال الجوي وفي إطار تطوير وترقية الخدمات وكذلك في المستقبل - إن شاء الله - في إطار دراسة ومعالجة الملفات داخليا أو خارجيا وفق الضوابط القانونية ووفق التدابير الاستباقية، أحيانا، حتى نعالج كل ملفاتنا معالجة جادة وفعالة، هذا الشيء الأول. الشيء الثاني - بطبيعة الحال - كذلك لاننسى أن جزءا

(Audite) للوزير الأول ومن خلال مشروع النقل الجوي ومن خلال تعاملنا مع الخارج، وبالتالي فلا بد - وهذا موجود في كل القطاعات - أن نقوي التأطير البشري ونقوي الاختصاص ونعمل دائما في إطار البعد الاستباقي للأحداث، حتى لا تتجاوزنا الأحداث، وهذا هو اليوم محل اهتمامنا ومحل اهتمام الحكومة والدولة الجزائرية، وبارك الله فيك على هاته الفرصة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد صالح دراجي هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد صالح دراجي: شكرا سيدي رئيس الجلسة. أولا وقبل كل شيء أود أن أشكر السيد وزير النقل، عمار غول، على هذه التوضيحات، والتي ربما ستطمئن المواطن الجزائري، لأنها قضية سيادة، وأنا نوعا ما مقتنع بالإجابة التي قدمها السيد الوزير، ومن دون شك أنه منذ وصول السيد الوزير إلى هذا القطاع لاحظنا - نوعا ما - حركة إيجابية لبعض النشاطات والقرارات التي اتخذت، وخاصة في مجال النقل البحري وهذا بعد اقتراحاتنا، وكنت قد طرحت سؤالا شفويا في الأشهر الفارطة في هذا الشأن، علما أن هاته الإجراءات تقلل من الضغط الذي يعيشه الجزائري، وخاصة في العاصمة، أنا أؤمن هذا وما شاهدناه عبر قنواتنا التلفزيونية من إجراءات اتخذتها وزارة النقل، وهذا شيء جميل جدا، وإن شاء الله سنرى ذلك أيضا في الخطوط الجوية الجزائرية، هذا أولا وقبل كل شيء، نحن حين نرى شيئا آخر نقول لا بد من إعادة النظر فيه.

صراحة أنا لم أطرح السؤال حتى أطرح سؤالا هكذا وفقط، بل طرحته لأننا نعلم جميعا أن نشيد قسما مكتوب بالدم، نشيدنا الوطني مكتوب بالدم، والخطوط الجوية الجزائرية مكتوبة بالأحمر، نفس الشيء بالدم، دم الشهداء، لم أستطع ألا أطرح هذا السؤال وهذا يعود إلى السيادة الوطنية، كما نقول بالعامية «هذه حرمة الجزائر» وحرمتنا خط أحمر، لا أحد يملك الحق أو يستطيع التعدي عليها، حتى لو كان يستطيع، فلن يستطيع! والشيء الذي نتأسف عليه حين نرى الصحافة، المحامي قال إن هذه قضية تجارية، نعم هي قضية تجارية لو لم تحتجز الطائرة! يبدو لي أن هناك نوعا من التماطل وعدم استعمال الجدية مع هؤلاء، الذي

فليس من السهولة أن تترك المسحقات؛ فالخطوط الجوية الجزائرية طلبت مستحقات من الشركة الهولندية وهذا في 2009 والعملية تواصلت إلى 2011.

في 2011 لم يفك النزاع من خلال المفاوضات، وتم اللجوء إلى التحكيم الدولي فيما يخص هاته القضية، فلما تم تقرر - بطبيعة الحال - جزء على عاتق الخطوط الجوية الجزائرية وجزء على عاتق هذه الشركة الهولندية.

الشركة الهولندية قيل لها من حقل أن تسترجعي، وللخطوط الجوية الجزائرية كذلك أن تأخذ مستحقات الضرر الناتج عن عدم امتثال الشركة الهولندية إلى دفع الحقوق أو التسبب في الضرر الذي أصاب شركة الخطوط الجوية الجزائرية؛ وبقي الملف عالقا لأن الخطوط الجوية الجزائرية رفضت هذا القرار وقدمت طعنا، استمرت الحالة إلى سنة 2014، ثم في فترة وجيزة، قبيل المداولة حول طعن الخطوط الجوية الجزائرية في المحكمة، لجأت الشركة الهولندية إلى الحادثة المأساة بالنسبة لنا، وحجزت الطائرة في بروكسل، هذه هي الوقائع.

فور وصول الخبر إلينا، أولا اجتمعنا مع المعنيين، الخبراء، مديرة الخطوط الجوية الجزائرية، وممثلين عن وزارة الخارجية، لأن المسألة في الخارج، باتصال مع سفيرنا بالخارج، مع مصالح الوزير الأول، حتى نقوم أولا برفع الحجز الفوري عن الطائرة، هذه كانت أولوية أولوياتنا، وبطبيعة الحال ساهمنا بكل قوة وبكل ما كان لدينا في إطار الإجراءات بيننا وبين وزارة الخارجية ورفعنا الحجز، وعادت الطائرة بسرعة مقارنة بما كان مبيتا للأمر، ثم بطبيعة الحال لما جاءت الطائرة أمرنا كوزارة، أن تتكفل شركة الخطوط الجوية الجزائرية بشكل أكثر جدية وأكثر صرامة وأكثر تأطير بهذا الملف، لأن الملف لم ينته.

ثانيا، أعطينا كذلك أمرا للخطوط الجوية الجزائرية بضرورة المطالبة بحقوقها، لأن حقوقها عند الخصم.

ثالثا، أمرنا مديرة الخطوط الجوية الجزائرية باتخاذ كل الإجراءات الصارمة في حق من تهاونوا أو تسببوا في هذا الملف، وإقالة أطراف أو مسؤولين في القضية؛ والقضية الآن لازالت محل متابعة من خلال المفتشية العامة للنقل في الخطوط الجوية الجزائرية.

هذا الجزء دليل على العمل الذي سنقوم به - كما قلت - في المستقبل، من خلال الملف الكبير الذي قدمناه يعني

غير مؤمنة ولا تراعى فيها المواصفات لمثل هذه المسافات البعيدة وكذا عدم توفر الطريق على أماكن للراحة بالنسبة للعائلات.

السؤال المطروح - معالي الوزير - ماهي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لإجبار الناقلين على جلب حافلات مخصصة للمسافات البعيدة؟

2 - متى سيتم تغيير الوقت وزيادة الرحلات من وإلى أقصى الجنوب؟ وماهي الإجراءات التي يمكن اتخاذها، فيما يخص بعض الحافلات التي أصبحت هي الأخرى سببا في كثرة حوادث المرور بالنسبة لنقل المسافرين، خاصة في المناطق البعيدة؟
شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عباس بوعمامة؛ الكلمة الآن للسيد وزير النقل للرد على السؤال، فليفضل مشكورا.

السيد وزير النقل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.
أشكر كذلك الأخ عباس بوعمامة، من ولاية إليزي وأحيي سكان الجنوب ومن خلال سكان الجنوب كل الشعب الجزائري.
أشكر على هذا السؤال الذي يتمحور حول موضوعين:

الموضوع الأول يخص النقل البري، يعني النقل بالحافلات والموضوع الثاني يخص النقل الجوي.

الأخ عباس، في إطار عمل الوزارة ومنذ أن نظمت الجلسات الكبرى للنقل، أين شارك كل المتعاملين، في إطار تدقيق كل الحاجيات والنقائص والثغرات والتطلعات خاصة فيما يخص - مثلا - النقل البري، وتم بعد ذلك تنظيم 11 جلسة وطنية بالوزارة، خاصة بالنقل البري درست كيفية حلحلة المشاكل والإشكاليات المطروحة في هذا الشأن ثم بعدها قمنا بالتدقيق وأنجزنا كذلك ملفا هاما، أوكل إلى اللجنة الوطنية التي تضمن وزارة النقل - بطبيعة الحال - وكل القطاعات المعنية وعلى رأسها وزارة الداخلية والجماعات المحلية، هاته اللجنة تتكفل بالسلامة وأمن المرور؛ ولقد أعدت هاته اللجنة ملفا هاما جدا وتقريرها

دمه جزائري لديه الغيرة، لا يجب أن يحدث هذا؛ وإن شاء الله سيكون بمثابة درس وتتمنى كل النجاح لهذا القطاع لأنه قطاع حساس، فالاتصال الجوي أو البري أو البحري هو العمود الفقري لبلد محترم، إذا توقف هذا القطاع، الدولة تتوقف، ودولتنا لا تتوقف! شكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد صالح دراجي؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: أحيي الأخ صالح على هذا التعقيب، وبارك الله فيك وإن شاء الله سنكون في الموعد ونكون عند عهدنا، بارك الله فيكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ نبقى مع قطاع النقل والكلمة للسيد عباس بوعمامة، فليفضل بطرح سؤاله الشفوي مشكورا.

السيد عباس بوعمامة: شكرا للسيد رئيس الجلسة؛
بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس الجلسة،
السيد معالي وزير النقل،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
معالي الوزير،

إن بعض المسافرين يعانون من بعض الرحلات الجوية، لعدم احترام مواعيد الإقلاع والوصول، خاصة المتوجهين إلى أقصى الجنوب وكذا التنقل ليلا من وإلى العاصمة، بحيث يتم الوصول إليها على الساعة الثالثة صباحا والركوب على الواحدة ليلا، ناهيك عن إلغاء بعض الرحلات ويبقى المسافرون في المطارات ولا يجدون حتى من يتكفل بهم، ضف إلى ذلك نقص الرحلات الجوية للجنوب، خاصة أن النقل عبر الحافلات أصبح يشكل مشكلا كبيرا، في ظل حوادث المرور التي أصبحت كل يوم تحصده أرواح المواطنين، من جراء الحافلات التي هي

التقنية للمركبات، كما ينص عليه القانون وكما تنص عليه الاتفاقية التي ما بين هاته الهيئة وبين هيئات الدولة، هذا من جهة.

من جهة أخرى، في السابق كانت، المراقبة التقنية للمركبات تقتصر على نقطتين أو ثلاث نقاط، أي على أمور بسيطة، لكن من خلال التعليم الجديدة، رفعنا نقاط المراقبة إلى 10 نقاط، ليس فقط بعض الجوانب التي تخضع للمراقبة التقنية، وإنما أضفنا حتى حالة الكراسي مثلا هل هي ملائمة أم لا؟ كذلك مسألة التلوث في المحيط، فكل هذه التدابير الجديدة، يجب على كل هيئة للمراقبة اليوم - من خلال التعليم التي أصدرناها مؤخرا - أن تراقب 10 نقاط عوض 2 أو 3، كما كان معمولا به في الماضي.

ضف إلى ذلك، فإننا وضعنا - من خلال وزارة النقل - هيئة وطنية تشرف بشكل دوري على مراقبة هيئات المراقبة، لأن الإشكال ليس في هيئة المراقبة، فهذه هيئات المراقبة خاصة وعندها عقود تدخل في إطار اتفاقيات، وبالتالي أنشأنا هيئة وطنية من المفتشية العامة لوزارة النقل تضم خبراء، تعمل بشكل دوري لتراقب عمل هيئات المراقبة، هل هاته المراقبة تتم فعلا وفق القانون أم لا؟ هذا إجراء كذلك أدخلناه.

كذلك من الإجراءات التي اتخذناها، هو أن كل هيئات المراقبة، من خلال التعليم الجديدة، فرضنا عليها إدخال ما يسمى بالتجهيزات الجديدة العصرية للمراقبة، لأنه في السابق كانت المراقبة تتم أحيانا بالعين أو بشكل بسيط وسطحي، ففرضنا عليها إدخال ما يسمى بالتجهيزات الجديدة العصرية للمراقبة، لأنه في السابق كانت المراقبة تتم بالعين أو بشكل بسيط وسطحي، ففرضنا عليها الآن أن تكون المراقبة - كما هو معمول به دوليا - بأجهزة مراقبة، تضبط الكمبيوتر فيعطي لك أليا حالة المركبة ويفيدك بكل ما يخص المركبة، هذا كذلك من الأمور الجديدة التي فرضناها.

كذلك من الأمور الجديدة وستكون - إن شاء الله - محل تطبيق، أن كل ما هو وزن ثقيل، شاحنات أو حافلات، يعني أكثر من 3.5 طن سيخضع في المستقبل - إن شاء الله - إلى شهادة الكفاءة المهنية، وليس فقط شهادة رخصة السياقة، لكي يقود الوزن الثقيل أو يقود الحافلة مستقبلا، لا بد أن يملك السائق شهادة الكفاءة المهنية (Brevet professionnel) ويتم هذا من خلال التكوين،

جدا وهو على مستوى الحكومة وسيبرمج كذلك عن قريب - إن شاء الله - من أجل اتخاذ الإجراءات والتدابير الهامة جدا، لأنها تخص عدة قطاعات.

أما فيما يخص قطاع النقل، فكل الإجراءات الهامة بدأنا اليوم في تجسيدها وأعطيك على سبيل المثال، اليوم لما نتحدث عن نقل المسافرين برا فلدينا حوالي 10.000 حافلة تقريبا عبر التراب الوطني منها حوالي 82٪ تابعة للنواصير والباقي قطاع عمومي.

وفي هذا الإطار، لما قمنا بالتدقيق، رأينا أن نسبة لا بأس بها من الحافلات لا بد أن تخرج من الحظيرة، لأنها تشكل خطرا على الأمن والسلامة أو لأن الخدمات التي تقدمها لا ترقى إلى المستوى المطلوب أو لأنها كذلك تضر بالبيئة والمحيط - وأختي الفاضلة وزيرة البيئة موجودة معنا - وبالتالي قلنا يجب إخراج هاته الحافلات القديمة أو المهترئة والتي بسببها يكون الخطر على الوقاية والسلامة المرورية والأمن أو التي لا يمكنها أن تقدم خدمات في المستوى المطلوب وقمنا بإحصاء هاته الحافلات وتقدمنا، كوزير للنقل، إلى زميلي وزير المالية، من أجل أن نجد صيغة لهذا الإطار وتوصلنا اليوم - والحمد لله - إلى اتفاقية ما بين وزارة النقل ووزارة المالية لكي نخرج تلك الحافلات المضرة بالبيئة والمحيط والساكنة وراحة الأمن والنقل من الحظيرة، لكي نساهم ونساعد ملاكها بتجديد حظيرتهم من خلال مرافقة بنكية، في إطار اتفاقية، ما بين هؤلاء المتعاملين والبنوك، بإشراف وزارة المالية ووزارة النقل.

إذن، هذا القرار الأول الذي اتخذناه والذي هو ساري المفعول وفي القريب - إن شاء الله - يجسد بإذن الله، لأن فيه اتفاقا بيننا وبين وزارة المالية، هذا الشيء الأول.

الشيء الثاني، عززنا عملية المراقبة والتفتيش من خلال التكوين في سنة 2014، وأصبح التأطير من خلال هذه العملية اليوم بـ 100 مفتش جديد خاص بوزارة النقل، في إطار تأطير عملية المراقبة للمركبات عبر التراب الوطني. يعني خلال هاته السنة فقط أضفنا 100 مفتش جديد، لكي نؤطر عملية المراقبة التقنية أكثر.

كذلك من القرارات التي اتخذناها، لقد أمضيت كوزير نقل على تعليمية جديدة موجهة إلى كل هيئات المراقبة التقنية للمركبات وإلى كل من له علاقة بالسلامة والأمن المروري؛ وهذه التعليمية تنص على ضرورة احترام المراقبة

مشكلة حقيقية! إشكالية الخدمات أيضا، لا بد أن نرفع الخدمات إلى المستوى المطلوب وهذا ما سيأتي به القانون، ففيه إجراءات صارمة عند الإخلال بالخدمات مثلا.

إشكالية امتلاء الطائرات هي كذلك إشكالية، وهذه الشركات: شركة الخطوط الجوية الجزائرية والطاسيلي لها بعد تجاري واقتصادي فلا بد أن تراعى في هذا الإطار.

إشكالية توزيع الطائرات عبر كل التراب الوطني والخارج كذلك تعتبر إشكالية ونحن بصدد حلها، والحمد لله الجزائر قارة وبالتالي كل المطارات اليوم تطلب المزيد من الرحلات والطائرات وهذا كذلك نحن بصدد معالجته.

الأمر الآخر هو الترابط ما بين الولايات مثلا: (تمنراست - إليزي) (إليزي - ورقلة) (إليزي - أدرار) خط (أدرار - تندوف - إليزي) نحن ندرس هاته الأمور، وفي هذا الإطار، من خلال ملف التدقيق هذا، تطرقنا إلى هاته النقاط وتطرقنا كذلك من خلال النقل إلى هاته الإشكالية المطروحة.

ضف إلى كل هذا، هناك عاملان مهمان في مجال النقل الجوي، وهما: أولا، عامل التكوين، بمعنى تكوين الطيارين المؤهلين الذين سيؤطرون الطائرات، جميل أن تأتي بطائرات عصرية جديدة، كبيرة، ولكن كل أسطول يجب أن يكون مؤطرا كما ينبغي نتيجة عملية تكوين الطيارين كما ينبغي، عملية التكوين تشمل كذلك كل أصناف الخدمات وهذا مهم جدا؛ ثم لا ننسى عملية الصيانة التي هي مهمة جدا جدا، ولذلك أعطيت تعليمات للمركز الموجود في العاصمة لصيانة تجهيزات الخطوط الجوية الجزائرية - للذكر فهو بإمكانه أن يوفر مداخيل هامة جدا للشركة وللجزائر بالدينار وبالعملة الصعبة - قلت لكي يقوم بصيانة وتصليح طائرات الجوية الجزائرية، طائرات الطاسيلي وبعض الطائرات التابعة لوزارة الدفاع الوطني والطائرات التي تمر عبر مطار الجزائر الدولي؛ ولذلك نحن اليوم نركز اهتمامنا على مركز الصيانة في العاصمة ونعطيها عناية خاصة في التأطير وفي التكوين وفي الوسائل، لكي يصبح فعلا مركز صيانة دولي، يفي بالحاجيات الوطنية ويقدم خدمات للشركات التي تزور المطار الدولي وخاصة مع المطار الدولي الجديد، إذ ستكون القدرة الاستيعابية على مستوى مطار العاصمة 20 مليون مسافر سنويا، مقابل استقبال آلاف الطائرات التي تزور مطار العاصمة ومن مطار العاصمة لكل مطارات الوطن، وعليه، كان لمركز الصيانة عناية خاصة في هذا المجال.

حتى يتسنى له نقل البضائع أو المسافرين، في إطار الوزن الثقيل.

إذن، هذا جزء من الإجراءات الهامة جدا وهناك إجراءات تخص عدة قطاعات وسنبدأ في تجسيدها - إن شاء الله - مباشرة بعدما تصادق الحكومة على هذا الملف أو التقرير الذي أعدته وزارة النقل والذي هو اليوم على مستوى الحكومة بإذن الله.

هذا جزء من الأجوبة فيما يخص ملف النقل بواسطة الحافلات وكذلك لا ننسى أن هناك عملا اليوم مع الشركة العمومية الوطنية (SNVI) من خلال (SNTR) عبارة عن مشروع لصناعة وإنجاز حافلات خاصة بالمسافات الطويلة لأكثر من 300 كلم، وتكون هذه الحافلات مناسبة لهاته المسافات الطويلة، وزيادة على ذلك، فإن كل حافلات نقل المسافرين وكل شاحنات البضائع تخضع - وهذه من الإجراءات التي اتخذناها وهي اليوم على مستوى التجسيد - لإلزامية تجهيزها بجهاز يسمى (chronotachygraphe) هذا الجهاز الإلكتروني معمول به دوليا، يحسب كل المسافة التي تقطعها الشاحنة أو الحافلة، والسرعة ومدة الراحة ومدة التوقف ويكون لمالك الحافلة في أي وقت معطيات عن مسار الحافلة ويمكن أن يراقب الشرطي أو الدركي أو المراقب في أي لحظة مسار أو سرعة الشاحنة أو الحافلة من خلال الإطلاع على هذا الجهاز ويتم كذلك مراقبته عن بعد لمعرفة السرعة أو المدة، لأننا وجدنا اليوم الكثير ممن يقطعون مسافات طويلة جدا ولا يأخذون راحة، فيصيبهم التعب ثم تأتي الكوارث! فالراحة إجبارية ولا يمكن أن تراقب الراحة إجباريا إلا من خلال هاته الأجهزة الحديثة المعمول بها؛ وفي هذا الإطار هناك تعاون كذلك بيننا وبين وزارة الخارجية، لأن هذا الجهاز موجود وفق المعايير الدولية ووفق ما هو مجهز في الفضاء الأوروبي، هناك عمل بيننا وبين وزارة الخارجية لاقتناء هذا الجهاز لوضعه في الشاحنات وفي الحافلات.

أما فيما يخص السؤال الثاني للنقل الجوي - كما ذكرتم وكما ذكر الأخ صالح فيما سبق - فهو ملف كبير شامل نعالج فيه كل القضايا ليس فقط مشكلة التأخر، فهي مشكلة لا بد أن تحل ومشكلة عدم احترام المواعيت كذلك مشكلة كبيرة، ليس فقط في الجنوب، بل حتى في الشمال، في الداخل وفي الخارج، فالتوقيت واحترام الوقت فعلا

جديدة من نوع (Airbus) وفي 2016 - إن شاء الله - سنستقبل 8 طائرات جديدة كبيرة الحجم من نوع "بوينغ" للخطوط الجوية الجزائرية؛ وكذلك سندعم أسطول الطاسيلي بطائرات جديدة، حتى نستطيع من خلال الأسطول الجديد للخطوط الجوية الجزائرية والأسطول الجديد للطاسيلي أن نحقق التكامل ما بين هاته الخطوط للتكفل بالانشغالات المحلية والانشغالات الدولية والانشغالات الإفريقية؛ إذن، هذه هي استراتيجيتنا الأخ الفاضل، اليوم - الحمد لله - هاته السنة 2014، وأنت تكلمت عن النهار والليل، أنا ذهبت فعلا وهناك زرت المطارات مثلك وتعبت لما ذهبت إلى تندوف وتمنراست وأدرار وإليزي... إلخ، وأرى أن هاته الرحلات الليلية ستتحسن في المستقبل إن شاء الله، مع تزويد خطوط الطاسيلي والجوية الجزائرية بالطائرات الجديدة، ومع التنظيم الجديد - إن شاء الله - سوف نقلص شيئاً فشيئاً هاته الأعباء التي نشعر بها اليوم؛ لقد رأيت في سنة 2014 أننا وضعنا 7 خطوط في النهار، لم تكن إلا ليلاً، منها 3 خطوط لولاية إليزي، لكن سندعم المجال عن قريب - الأخ الفاضل، السيد عباس - وسنفتح لكم خطوطاً أخرى في إليزي وتمنراست وأدرار وفي كل مناطق الجنوب، لأننا نعي كل الوعي ضرورة هذا التواصل، ولذلك نعمل في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية وفي إطار برنامج الدولة الجزائرية على أن تكون البرامج والخدمات في مستوى متوازن ومتكافئ وبإنصاف في كل شبر من هذا الوطن.

هاته التوصيات يلح عليها دائماً فخامة رئيس الجمهورية: مسألة الإنصاف، مسألة العدل ومسألة رفع مستوى الخدمات لتكون في متناول الجميع، لأن الجزائر جزائر الجميع وكذلك يجب أن يعتني بها ويحافظ عليها الجميع في إطار المكتسبات الهامة جداً وأولها الأمن والاستقرار، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد الوزير؛ أسأل السيد عباس بوعمامة هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد عباس بوعمامة: شكراً سيدي رئيس الجلسة؛ وشكراً للسيد الوزير.

إن رد السيد الوزير كان مقنعاً، وحتى أكون صريحاً

صف إلى كل هذا الأخ الفاضل، لا ننسى أن مجهودات كبيرة بذلت خلال سنة 2014 ومجهودات كبيرة سوف تكون في سنة 2015.

المجهودات التي بذلت فقط في سنة 2014، تم فيها إضافة 37 خطاً جديداً منها 21 خطاً جديداً للخطوط الداخلية و16 خطاً جديداً للخطوط الدولية، أكثر الخطوط الداخلية كان نحو الجنوب، فيه تدعيم لولايات الجنوب خلال سنة 2014.

كذلك في هذا الإطار، لا ننسى أنه خلال سنة 2014 تم كذلك فتح 7 خطوط جديدة نحو ولايات الجنوب الكبير، منها - وأنت تعلم السيد عباس - 3 خطوط جديدة لولاية إليزي وسندعمها، نتكلم دائماً عن 2014.

خلال سنة 2015 سندعم أكثر الخطوط الداخلية والخطوط الخارجية، لأن استراتيجية القطاع واستراتيجية الحكومة هي أنه يجب أن نتكفل من جهة بالنقل الداخلي ونلبي حاجيات الولايات مع رفع مستوى الخدمات، ومن جهة أخرى نلبي حاجيات الخطوط الدولية الاستراتيجية لكي تعزز مكانة الجزائر وفي نفس الوقت نتوجه كذلك بقوة إلى خطوط إفريقية، فهي مستقبلنا في المردودية ومستقبل البعد الجيوستراتيجي الذي تحتله الجزائر وسيقوي الجزائر من خلال خطوط جديدة سوف تفتح نحو إفريقيا خلال 2015 و2016.

أما فيما يخص الأسطول، خلال 2014 أعطت وزارة النقل الرخصة لشركة طاسيلي وفتحت خطوطاً جديدة داخلية وخارجية، لأنها في السابق كانت متخصصة فقط في مجال نقل قطاع المحروقات، واليوم نحن نعمل لكي يكون التكامل ولا يكون التضارب ما بين الخطوط الجوية الجزائرية وخطوط الطاسيلي، على أن يغطوا ما استطاعوا من الخطوط المربحة الخارجية وكذلك ليتكاملوا في إطار الخطوط الجديدة التي سوف تفتح نحو إفريقيا وكذلك في إطار التعاون على البرنامج الموجود الخاص بالخطوط الداخلية.

هناك برنامج تكامل ما بين الشركتين وتم الحمد لله، وسنستقبل - بإذن الله - خلال هاته السنة 2015 - إن شاء الله - ما مقداره 7 طائرات جديدة من الحجم الكبيرة، جلها من نوع (Airbus)؛ وفي الأيام القريبة - إن شاء الله - سنستقبل أول طائرة، لكن في 2015 أؤكد أننا سنستقبل 7 طائرات

حافلة أو شاحنة ويؤدي ذلك إلى حادث فيخلف ضحايا، لذلك اتخذنا قرارا بتقييد السن - فيما يخص النقل سواء في بداياته أو كما قلت، حين يتجاوز السن، راعينا تحديد السن وبارك الله فيك على هذه الملاحظة.

ضف إلى تأطير السن ومراعاة السن، لأن السن لا يكفي - لا بد من التكوين في المستقبل، ليس لأنك حصلت على رخصة السياقة، انتهى ويمكنك مستقبلا أن تقود حافلة أو شاحنة، لا! بل لا بد لك من نيل شهادة الكفاءة المهنية، ولكي تحصل عليها لا بد من تكوين، وهذا التكوين فيه - بطبيعة الحال - كل ما يلزم لكي نراعي هاته المهنة ونقلص من الخطورة.

فيما يخص السؤال الهام جدا الذي طرحته عن شخص له خط (العاصمة - إيزي) هذا كذلك من الكوارث، لأن كثيرا من الحوادث سببها أن صاحب الشاحنة أو الحافلة كان نائما، مرهقا، ولهذا فإن الإجراءات الردعية التي وضعناها، أنه في الحوادث الكبرى ترفع عقوبة الحبس إلى 10 سنوات وإلى السحب النهائي لرخصة السياقة وحتى إلى السحب النهائي لرخصة النشاط، حتى نؤطر أمورنا أكثر فأكثر؛ ضف إلى كل هذا، وضعنا تعليمات وقرارات جديدة على أن أي تنقل فوق 300 كلم، أما من العاصمة إلى إيزي، الله يبارك، نحن في 2000 كلم، أليس كذلك السيد عباس؟ قلت كل مسافة تتجاوز 300 كلم، إلا ويكون مالك الحافلة مرفوقا بسائق آخر، إذن لا بد من اثنين على الأقل، كذلك في المستقبل ومن خلال هذا الجهاز الجديد، فإنه في حالة الخلل مباشرة تنزع الرخصة أو النشاط، حتى نؤمن أكثر.

هذه بعض الإجراءات التي تقبل عليها الحكومة، من خلال وزارة النقل إن شاء الله، وبتعاون الجميع، لأن هذا وطننا وهذه المشاكل في بلدنا، فنتعاون جميعا - إن شاء الله - لصالح البلاد والعباد وبارك الله فيكم وشكرا لكم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: ننتقل الآن إلى قطاع الشؤون الدينية والأوقاف، والكلمة للسيد يوسف بوتخيل، فليفضل بطرح سؤاله الشفوي مشكورا.

السيد يوسف بوتخيل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

معك، هذا ليس بالشيء الجديد عليك، لأن وعودك بالنسبة لسكان الجنوب، خاصة فيما يخص الرحلات، تحققت، وعدت سكان الجنوب: إيزي وتمراست وأدرار، وهم اليوم لك شاكرون، هذا من جهة، هذه الوعود ليست بجديدة عليك، لأن إنجازاتك، لما كنت وزيرا للأشغال العمومية في الجنوب، هي التي تتكلم عليك، إذا كان هناك ناس يحاولون أن يقزموا أو أنهم لا يرون فهذا شيء آخر! نحن نعتزف بأنه لما كنت في وزارة الأشغال العمومية، فإن إنجازاتك بالنسبة للجنوب هي التي تتكلم عليك.

بالنسبة لنقل الحافلات، الشيء الذي نتمناه هو أن تراعوا جانب السن بالنسبة للسائقين، لأن خلال رذك عن السؤال، أنا لم أتطرق إليه ولكن عامل السن مهم بالنسبة لكلتا الفئتين: الكبار والصغار، سائق حافلة عمره 25 سنة، أقولها بكل صراحة، هذا غير مقبول! وكذلك بالنسبة للإنسان الذي سنه ما بين 75 و80 سنة يسوق حافلة لقطع مسافة السفر! وهناك أيضا حالة - معالي الوزير - يجب أن نلفت إليها الانتباه وهي منح الخطوط، لأنه ليس من المعقول أن يمنح خط من العاصمة حتى إيزي (2000 كلم) لسائق يقطعها في ظرف 24 ساعة، فكيف لا ينام السائق في الحافلة؟ هذا غير مقبول! بودنا أن السائق الذي يطلب الخط يكون على الأقل يملك حافلتين، أعطي مثلا بولاية إيزي: تأتي حافلة من العاصمة إلى ورقلة فتتوقف ويتم تغيير الحافلة بسائقين جدد ثم تواصل المسير إلى إيزي، هذا لكي نحافظ على سلامة المواطنين، وشكرا للسيد الوزير وشكرا للسيد رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عباس بوعمامة؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: أشكر مرة أخرى الأخ الفاضل، السيد عباس بوعمامة؛ ومن خلاله كل سكان الجنوب وبارك الله فيه على ما تفضل به.

وفعلا فيما يخص النقطتين اللتين تفضلت بهما، وأنا شاكر لك، فأنا لم أذكر كل الإجراءات، لكن - فعلا - تطرقنا إلى إشكالية السن، لأنه من خلال تفحصنا لملف حوادث المرور من خلال اللجنة الوطنية، رأينا أحيانا أشخاصا صغارا جدا لم يكبروا بعد، لا في عقولهم ولا في تصرفاتهم، ويقود

على السؤال، فليفضل مشكورا.

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف السادة والمرسلين، أما بعد؛
الفاضل السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة،
الفاضلة السيدة الوزيرة، الأفاضل السادة الوزراء،
الأفاضل أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته.

إن السؤال الذي تفضل به السيد يوسف بوتخيل، وإن تأخر عن أوانه أو تأخر الجواب عن أوانه، فإنه يعتبر فرصة جيدة تسمح لي، بين أيديكم وفي هذا المقام الموقر، أن أعرض التوجه الجديد الذي رسمته الحكومة الجزائرية في مجال التكفل بالحج، ذلك أن تقويم الموسم الماضي حصل مبكرا، لاندرج هذا التكفل ضمن مخطط عمل الحكومة الذي عرض على مجلسكم الموقر والذي يهدف نصا إلى السعي لتحسين تأطير حجاجنا الميامين وظروف التكفل بهم في البقاع المقدسة؛ وهكذا فقد عرض في مجلس الحكومة عرض تقويمي أولى لموسم حج 1435هـ - 2013م، واتخذ فور ذلك إجراءات استدرابية كلف بها وزير الشؤون الدينية والأوقاف، تقتضي تحضير خطة عمل رصينة، تتكفل من خلالها بحجاجنا الميامين، وهكذا ففي يوم 15 جانفي 2015، انعقد مجلس وزاري مشترك برئاسة السيد الوزير الأول، وشاركت فيه كل القطاعات الوزارية المعنية بتنظيم الحج، وحصل تقويم تفصيلي لكل الخلل الذي سجل وما زال يسجل في تسيير موسم الحج والذي سببه الأساس في تقدير الحكومة، هو التأخر في اتخاذ الإجراءات، التأخر في الاتصال، التأخر في الإعلام، التأخر في التحسيس والتأخر في اختيار الأطر الذين يؤطرون موسم الحج.

وبهذا المقتضى، فقد بادرت الحكومة مبكرة هذه السنة، ضمن الإجراءات الجديدة للتكفل بالحجاج الميامين بتنظيم القرعة، حيث في يوم 21 فبراير 2015 تم اختيار جميع الحجاج الذين سيتوجهون إلى البقاع المقدسة بعدد 28.800 حاج وهي سابقة، فيما أعلم، في تسيير موسم الحج بالنظر إلى هذا التبكير.

من الإجراءات التحسينية الجديدة كذلك إرسال

السيد رئيس الجلسة،
السيدة والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،
أسرة الصحافة والإعلام،
السلام عليكم.

للعلم هذا السؤال، سؤالي الأول الذي طال كثيرا، مديرية ذهبت ومديرية أتت، والحمد لله سؤالي قد حضر، بنية صادقة قد أدرجه في خانة المثل الذي يقول "الشغل المليح، يطول".

معالي الوزير،
يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي
نصه:

في كل موسم حج يعاني حجاجنا جملة من المشاكل التي تتكرر تقريبا في كل مرة، مما يعني غياب التقييم في كل موسم من طرف الجهات المكلفة بمتابعة ملف الحج والوقوف على الصعوبات والعوائق التي تقف في وجه الحجاج لأداء مناسكهم على أكمل وجه لتقديم توصيات أو توجيهات لتفاديها مستقبلا.

وما يثير الحيرة، هو أنه عقب كل موسم، يدلي مدير ديوان الحج بتصريحات، مفادها أن كل شيء تم على ما يرام، وأن حجاجنا أدوا مناسكهم في ظروف مثالية، بينما حجاجنا تعرضوا، في حقيقة الأمر، لصعوبات ومشاكل عديدة.

بعض هذه المشاكل يتعلق بالوكالات السياحية، التي لا تفي بالتزاماتها تجاه الحجاج والتي لم تتعرض لأي إجراء عقابي؛ والبعض الآخر يتعلق بالتأطير.

وعموما، يمكن ذكر بعض هذه المشاكل على سبيل المثال وليس الحصر:

-نقص التأطير والتوجيه الديني،

-الإزدحام في أماكن الإقامة،

-إبتعاد أماكن الإقامة عن الحرمين.

وسؤالي لمعاليكم: ما هي الإجراءات أو التدابير التي ينوي قطاعكم القيام بها، لضمان تنظيم مواسم حج في مستوى توقعات الحجاج، وتفايدي تكرار تلك المشاكل؟
تقبلوا، معالي الوزير، فائق الاعتبارات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد يوسف بوتخيل؛
الكلمة الآن للسيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف، للرد

في مكة المكرمة: 17 عمارة، كلها واقعة في المنطقة المركزية، أقرب عمارة منها إلى الحرم المكي هي على مسافة 250م، وأبعد عمارة هي على بعد 900م، اكتشفنا ونحن نسير هذا الملف، بأن كثيرا من العمارات التي تعلن عن نفسها بأنها تبعد بـ 600م أو 400م، هي في الحقيقة عمارات تقع على بعد 1000 أو 1500 وأكثر من الأمتار؛ وعلى خلاف السنوات الماضية، حيث كان يقيم الحجاج في مسافة تبعد 2300م عن الحرم المكي، فإنهم هذه السنة سوف يقيمون في أبعد نقطة وهي 950م، حيث توجد عمارتان و 15 الباقية توجد في منطقة أجباد، ومسافتها تبعد عن الحرم بين 250م إلى 300م.

النقطة الجديدة التي تمكنا من إنجازها هذه السنة، بمناسبة الوفد التحضيري، هو أننا أنزلنا قيمة الإيجار التي كانت في السنة الماضية تصل إلى 7250 وحدة بالعملة المحلية، أنزلت هذه السنة بحوالي 1000 وحدة بالعملة المحلية، يرجع ذلك إلى سبب أساسي وهو الإعلان المبكر في وسائل الإعلام السعودية عن طريق نفس نظام المناقصة الذي ننظمه في الجزائر والذي يسمح لـ 57 متعاملا تجاريا أن يسحب دفتر الشروط وأن يتقدم إلينا 45 من المتعاملين التجاريين، اخترنا منهم 6 متعاملين وفروا لنا 17 عمارة، 15 منها في المنطقة المركزية القريبة و 2 في منطقة المسفلة وهي منطقة مركزية ولكنها أبعد قليلا.

سمح كذلك لوكالات السياحة والأسفار أن تكون ملزمة معنا نحن أيضا، في أن جميع إيجاراتها حصلت في المنطقة المركزية وأن سقف الإيجار لم يتعد 6450 وحدة بالعملة المحلية.

الجديد كذلك في هذه السنة في العمارات التي استأجرت في مكة المكرمة والتي سوف تحسن الإقامة بالنسبة للحجاج الميامين، هو إنزال الكثافة في الحجرات، فبعض الحجرات التي كانت تسع لـ 8 من الحجاج، يملك كل واحد منهم 2م4، رفضت هذه السنة وفرضنا 5 أسرة في الغرفة الواحدة وهذا سمح لنا أن بعض العمارات التي يعرفها الحجاج الجزائريون، الذين حجوا في السنة الماضية والتي كانت تسع لـ 2500 حاج، فرض على المتعامل أن تنزل عدد الأسرة إلى 1895 سريرا، بمعنى أننا ادخرنا 605 سرير، بمعنى 605 فضاء إضافي توسعة على الحجاج، وسوف يكون كل صاحب عمارة ملزما بتوفير وجبة إفطار

وفد عالي المستوى إلى البقاع المقدسة، كان مشكلا من إطارات تابعة لقطاعات وزارية معنية بموسم الحج، وقام هذا الوفد الذي التحق بالبقاع المقدسة في 21 فبراير بالاتصال بالمتعاملين في المملكة العربية السعودية، هذا الوفد إنما انطلق إلى البقاع المقدسة بناء كذلك على مخطط عمل جديد، يتمثل أولا في تجديد هياكل الديوان الوطني للحج والعمرة؛ وقد تابعتم أن الديوان الوطني للحج والعمرة دُعي لتجديد هياكله وتجديد إدارته، بحيث تكون الإطارات ذات مهنية عالية وكفاءة في التسيير؛ ويجب أن يتحول هذا الديوان الذي هو بطبيعته مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي، إلى أن يؤطر بكفاءات تاجرة، تحسن التعامل والتفاوض وعقد العقود ومتابعتها وتقويمها.

روجع دفتر الشروط: استئجار العمارات في المملكة العربية السعودية وقد فرض نصاب هذه السنة، على أنه لا يمكن بأي وجه من الوجوه أن يفوق عدد الساكنة في الغرفة الواحدة 5 أفراد، شرط أن يكون لكل فرد مسافة 4 متر مربع، كافية لتنقله وحركته وإقامته ووضع متاعه؛ واتخذ إجراء جديد في دفتر الشروط هذه السنة، وهو فرض الإقامة داخل المنطقة المركزية، بمعنى أنه لا يمكن أن تؤجر عمارة، يستدعي الانتقال منها إلى الحرم المكي الشريف أو الحرم المدني استقلال وسيلة نقل عمومية، بمعنى أن الانتقال يكون بالسير على الأقدام.

اتخذ إجراء جديد كذلك في دفتر الشروط، على السقف الذي ينبغي أن يصل إليه الإيجار: الإقامة في مكة المكرمة وفي المدينة المنورة، واتخذ كذلك قبل الانتقال إلى البقاع المقدسة، في يوم 21 فبراير، قرار بمراجعة دفتر الشروط الذي بمقتضاه نختار وكالات السياحة والأسفار؛ وبهذا المقتضى ووفق دفتر الشروط هذا، تم انتقاء 45 وكالة سياحية، منها: وكالتان سياحيتان عموميتان والبقية هي وكالات سياحية خاصة، لها تجربة في تسيير الحج ولها تجربة في تسيير العمرة وتم اختيارها بناء على الكفاءة؛ ونحن نتلقى إلى اليوم طعون أولئك الذين لم يتم اختيارهم، وإن طعونهم موضوعية في بعض جوانبها، تدعونا إلى إعادة مراجعة معايير الاختيار في السنوات القادمة، باعتبار أن التكفل بالحج عمل مستمر نحسن فيه في كل مرة.

إن انتقال وفد عالي المستوى في 21 فبراير إلى المملكة العربية السعودية، مكننا من اختيار عمارات تقع جميعا

فرض التعاقد تعاقد الإعاشة عبر المسار الإلكتروني، وهو متوفر كذلك، فإذا قدرنا بأن إطعام الجزائريين ينبغي أن يكون بطريقة جماعية، فسوف نلج في هذه المرحلة الرابعة، وإلا فسوف نترك الحجاج الجزائريين يختارون إعاشتهم، كما تعودوا على ذلك فيما سبق.

آخر تحسين أدخلناه على تسيير موسم الحج، هو اختيار المؤطرين، تكوين المؤطرين والحملات التكوينية لصالح الحجاج الجزائريين، بهذا المقتضى سوف نعرف في نهاية شهر مارس الأئمة والمرشدين الدينيين ورجال الفتوى، الذين سوف ينتدبون مرافقة هؤلاء الحجاج، الذين عرفنا أسماءهم في يوم 21 فبراير، والذين سوف ينطلقون مباشرة بعد المجلس الوزاري المشترك، المعقود لتحضير المرحلة القادمة في موسم الحج، في الاتصال بالحجاج الجزائريين، في تكوينهم، في توجيههم وفي مرافقتهم.

وسوف نفعل نفس الشيء مع القطاعات الشريكة، سواء قطاع الصحة، قطاع الحماية المدنية، قطاع النقل، وقطاع السياحة، وسوف نختار هذه الإطارات وسوف يفرض التكوين ابتداء من شهر أفريل على جميع أعضاء البعثة الجزائرية، بحيث نركز هذه المرة على النقاط السوداء في الحج، والتي تتمثل في حالة التيه الذي يحصل للحجاج الجزائري عندما يغادر مكان إقامته.

النقطة السوداء الأخرى، تتمثل في النفرة من عرفات إلى مزدلفة إلى منى.

النقطة السوداء الأخرى، تتمثل في الخروج من منى إلى مكة المكرمة وحالة التيه التي تحصل للحجاج الجزائري؛ والنقطة السوداء الأخرى، تتمثل في تنظيم الحجاج الجزائري، من أجل أن ينتقل من منطقة الجمرات وأن يرجع منها سالما. هذه النقاط، بحكم التجربة، فقد رسم مخطط يتم التكوين متعدد القطاعات حوله، بحيث يكون إطار الحماية المدنية إلى جانب الإمام، إلى جانب الطبيب، الذي سوف يُؤذن له - إن شاء الله تعالى - هذه السنة، كما حصل في التفاوض مع معالي وزير الحج السعودي، أن يتدخل في الحالات الطارئة وحالات الإغاثة في منى وعرفات، وهو الأمر الذي كان ممنوعا عليه فيما سبق.

هذه - سيدي عضو مجلس الأمة المحترم، المبجل - جملة الخطة المرسومة للتكفل بحج أكثر راحة وأكثر جدية، ومن أجل توفير خدمات إضافية، تكون في مستوى تطلعات

الصباح لكل حاج، وسوف يكون ملزما بتوفير وجبة استقبال، وجبة غداء ووجبة عشاء لكل حاج.

من الإجراءات الجديدة كذلك في هذه السنة، هو تحسين النقل بين المدن، أي من مطار الوصول - جدة - بالنسبة للوافدين على مكة المكرمة أو المدينة بالنسبة للوافدين على المدينة المنورة، سوف يكون بحافلات فخمة، كان الوفد الجزائري يستأجرها أو يكتريها في السنوات الماضية، ولكن لم يكن مسموحا لها أن تدخل إلى المطار، لاعتبار تمييزي يحتاج إلى مفاوضات، من خلال هذه المفاوضات، تمكن الوفد الجزائري الذي تشرفت بقيادته يوم 17 من شهر مارس إلى المملكة العربية السعودية، بعد اللقاء مع معالي وزير الحج، من أن توفر هذه الخدمة الإضافية وسوف يتمكن حجاجنا - إن شاء الله تعالى - من أن يتم نقلهم في حافلات فخمة من مطار جدة إلى مكة المكرمة، هما سينقص عليهم التعب والضيق.

الجديد هذه السنة هو المسار الإلكتروني كذلك، وهو نظام تريد المملكة العربية السعودية أن تدخله وهو التسيير المعلوماتي لمنظومة الحج، الجزائر تمكنت في السنة الماضية أن تندمج في المرحلة الأولى من المسار الإلكتروني الذي هو واجب أن يسافر الحج الجزائري بجواز السفر البيوميتر، وتمكنت كذلك في الدخول في المرحلة الثانية من المسار الإلكتروني ذي الأربعة مستويات، وهو أننا عالجنا تأشيرة الحج من خلال المسار المعلوماتي، هذه السنة سوف ندخل الثالثة؛ والوفد التحضيري الآن مازال في المملكة العربية السعودية وسوف يلتحق يوم 31 من هذا الشهر بأرض الجزائر ويقوم بجلسات عمل مع الطرف السعودي، من أجل الدخول في المرحلة الثالثة، المتمثلة في الدفع الإلكتروني لمستحقات إيجار العمارات، إيجار النقل، الإعاشة والخدمات، وهي عملية ميسورة تتمثل فقط في أن تكون بوابة إلكترونية نلجها ونسجل فيها المعلومات، وسوف تسمح للحجاج الجزائري بهذا المقتضى - إن تمكنا من التحضير الجيد والجاد لموسم الحج - أن يعلم أنه بمجرد أن يؤجر طائرته في الخطوط الجوية الجزائرية أو الخطوط السعودية الشريكة، إلى أين تتوجه هذه الطائرة من العمارات (17) التي ذكرتها ويمكن أن نصل إلى أن يعرف، من خلال هذا المسار الإلكتروني الحجرة التي سيقم بها.

المسار الإلكتروني، يقتضي مرحلة رابعة، وهي مرحلة

رأس هذا القطاع، دون مجاملة وشكرا.
السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد يوسف بوتخيل؛
الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: أشكر مجددا الأستاذ يوسف على
هذه الفرصة الطيبة التي سمحت بعرض أولي، سوف يتم
تجسيده - إن شاء الله تعالى - في الميدان للتكفل الأحسن
بالحاج الجزائري، أتمن كذلك ملاحظته في اهتمام فخامة
السيد رئيس الجمهورية بموسم الحج، وإنني أخبر كذلك
بأن كل زيارة عمل للوفد التحضيري إلى المملكة العربية
السعودية، إلا ويطلب فخامة رئيس الجمهورية، السيد
عبد العزيز بوتفليقة، تقريرا عن الوضعية مقارنا بالتجارب
الماضية.

أتمن كذلك فكرة التنسيق مع دولة ماليزيا ودولة
أندونيسيا، وليس سرا في أن هناك وفودا متبادلة بين
الدولتين وكذلك مع دولة إيران التي لها تجربة رائدة في
تنظيم الحج؛ وأقول كذلك بأن التجربة في ذاتها تصلح
إذا تمكنا جميعا من مرافقة النفسية الجزائرية والعقلية
الجزائرية، لأن موضوع الانضباط الذي نلاحظه في دولة
ماليزيا ودولة أندونيسيا، راجع كذلك لثقافة محلية وراجع
كذلك إلى فكرة "أمير الحج" وهو معنى لا يوجد في تسيير
الحج في دولة الجزائر، فدولة الجزائر ذات البعد الجمهوري
في تسييرها تسيير بنظام المؤسسة ولا تفكر في منظومة "أمير
الحج" وهو النظام الموروث في دولة ماليزيا ودولة أندونيسيا،
من الموروث الثقافي الذي كانوا يسيرون وفقه حجهم.

أقول هذا الكلام وهذا لا ينقص في شيء من تجربة
البلدين، اللذين أخذنا منهما تجربة سوف ندخلها حيز
التنفيذ هذه السنة، وهو أن يكون في كل طائرة قائدان: قائد
ديني وقائد منظم؛ القائد المنظم قد يكون هو عضو الحماية
المدنية، بالنظر إلى التكوين الذي تحظى به هذه الأسرة،
أسرة الحماية المدنية، من تكوين شبه عسكري والانضباط
والتنسيق، وأن يكون إلى جانب هذا المرافق مرشد ديني
أو مرشدة دينية، يقوم الإثنان على مرافقة الطائرة، على
نزولها في المطار، على الإقامة، على النقل، على التوجيه
وعلى التكفل.

هذا كله فرصة إضافية لأبين بعض تفاصيل ما ننوي
الدخول فيه من تجربة ويبقى التقويم في النهاية بيد الملاحظين

الحجاج الجزائريين، والتي سوف تكون موضوع حملة
إعلامية، تحسيسية وتكوينية في وسائل الإعلام المختلفة؛
ولكن أيضا في الميدان على مستوى الدوائر والولايات،
وسوف تنتهي - إن شاء الله تعالى - بموسم نقومه بعد ذلك،
لنأخذ منه العبرة، من أجل تحسين الموسم في السنة التي
تليه.

أقول هذا وأنا أذكر دائما بأن شعيرة الحج من جملة
شعائر الإسلام، هي الشعيرة التي تعتبر المشقة فيها هي
الألصق، وأذكر دائما بقول السيدة عائشة رضي الله عنها،
وشكواها للنبي عليه الصلاة والسلام من التعب الذي
كان يصيبها ويصيب رفيقاتها ورفقاءها في موسم الحج، وأن
النبي عليه الصلاة والسلام كان يجيب: "لك من الأجر
بقدر نصبك" ودائما أسمح لنفسني بأن أعلق بأن النصب
والتعب الطبيعي في الحج، هو الذي يترتب عليه الأجر وإلا
فإن النصب الذي يحصل بسبب التقصير أو القصور، فإنه
يحصل عليه الإثم الواقع على المؤطرين، وهو الذي نحاول
أن نستدركه لإعطاء صورة طيبة عن ديننا وإعطاء صورة
مشرفة عن وطننا.

شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد
بوتخيل هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد يوسف بوتخيل: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛
وشكرا لمعالي الوزير على عناصر الرد التي تفضل بها.
حتى لا أطيل في التعقيب هذا، أود أن أضيف شيئا،
نستنبطه من التنسيق والتعاون مع أندونيسيا وماليزيا في
هذا المجال، التجربة الماليزية التي حازت على لقب أحسن
بعثة حج لعدة أعوام، بإنشاء صندوق استثماري للحج وهي
فكرة حكيمة، يجدر مناقشتها مع الإخوان الماليزيين والنظر
في كيفية الاستفادة منها، هذا ما أود أن أقوله، وأيضا أود أن
أشكر رئيس الجمهورية مرتين، ليس من باب الشكر أو من
باب...

أولا، لحرصه على هذا القطاع وردده عن سؤالي بصفة غير
مباشرة، بجعله حدا لهذا التصرف غير المسؤول للمديرية
المعنية السابقة.

ثانيا، حسن اختياره الصائب في تعيين شخصكم على

ولهذا الغرض، لا شك أن الجهود المعتبرة التي شرعت فيها الجزائر، وبخاصة منذ سنة 2000، قد عرفت تطورا مطردا فيما يخص المنشآت القاعدية والتي تدخل في هذا الموضوع.

معالي الوزيرة،

أدعوكم أن تفيدوننا بمدى تقدم هذا المخطط الهام وما أنجز منه، وما هي العراقيل والمثبطات، إن وجدت، وما تقوم به دائرتكم الوزارية لتفعيل هذا المخطط الاستراتيجي والهام بالنسبة للبلاد؟

شكرا، تقبلوا فائق التقدير والاحترام والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد زكرياء؛ الكلمة الآن للسيدة وزيرة التهيئة العمرانية والبيئة، للرد على السؤال، تفضلي مشكورة.

السيدة وزيرة التهيئة العمرانية والبيئة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد رئيس الجلسة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أقدم بالشكر للسيد محمد زكرياء، على السؤال الذي تفضل بطرحه، والشكر كذلك موصول لكافة أعضاء مجلس الأمة، على اهتمامهم الدائم بقطاع تهيئة الإقليم والبيئة.

السيدات والسادة،

كلكم تعرفون أن الجزائر وضعت استراتيجية وطنية لتهيئة الإقليم، وأخذت بعين الاعتبار التشخيص الاستشراقي للإقليم والذي بين اختلالات على مستوى توزيع الساكنة في إقليمنا، على سبيل المثال 63٪ من إجمالي عدد سكان الوطن يتمركزون في الشمال، الذي يمثل 4٪ من مساحة الوطن، ولهذا وفي إطار التنمية المستدامة، جاء القانون رقم 10-02، المؤرخ في 29 جويلية 2010، لإعادة تنظيم الإقليم في إطار التنمية المستدامة، وكذا تصحيح الاختلالات الملحوظة على مستوى إقليمنا وتثمين مؤهلاته وإمكانياته

والمراقبين الذين سوف نتدبهم هذه السنة خارج القطاعات التي تضطلع اليوم بتنظيم تفصيلي للحج، ذلك أن التجربة الماضية في رحلة فبراير وكذلك رحلة مارس بينت بأن التعاون مع الدبلوماسية الجزائرية، من خلال سعادة سفير الجزائر بالرياض بالمملكة العربية السعودية وسعادة القنصل العام بجدة بالمملكة العربية السعودية، سهل كثيرا من جهد بعثة التحضير، سوف تضاعف هذه التجربة وسوف توسع إلى قطاعات أخرى وسوف نلتقي - إن شاء الله تعالى - في مثل هذا المقام لتقويم جديد ولسؤال جديد، من أجل تكفل أحسن وبارك الله فيكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ نمر الآن إلى قطاع التهيئة العمرانية والبيئة، والكلمة للسيد محمد زكرياء، فليفضل بطرح سؤاله مشكورا.

السيد محمد زكرياء: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله.

معالي السادة الوزراء،

زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

الإخوة الصحفيون،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد؛ طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، ولاسيما المادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 8 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح السؤال الشفوي الآتي نصه على معالي وزيرة تهيئة الإقليم والبيئة:

لقد صادق البرلمان على قانون المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) سنة 2010، الذي يرمي إلى بروز أقطاب الجاذبية نحو مناطق الهضاب العليا والجنوب خاصة، وإنشاء مناطق مندمجة للتنمية الاقتصادية ومدن جديدة، قصد توزيع النمو على مجمل التراب الوطني لضمان التنمية المستدامة والانسجام الإقليمي وفك الخناق عن مناطق الساحل والاختناق المروري في المدن الكبرى وحتى الصغرى، كما أنه يهدف إلى الحفاظ على رأس المال الطبيعي والثقافي للبلاد وتثمينه.

البحث العلمي لحماية البيئة، السكن... إلخ؛ وكذلك التوجه نحو الهضاب العليا وتنمية الجنوب باعتبارها محورا رئيسيا، لإعادة توازن الإقليم وكبح التصحر والحل الأمثل لإعادة تنظيم الإقليم الوطني، وفق طموحات تنموية كبيرة للوطن واقتصاده وسكانه.

علاوة على ذلك، فقد أكد على هذا فخامة السيد رئيس الجمهورية، أثناء ترؤسه المجلس المصغر، المنعقد يوم 27 يناير، حيث ذكر فيه أن مناطق الهضاب العليا والجنوب باتت تشكل - في إطار الاستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم - العمود الفقري للتنمية في بلادنا ولإعادة تموقع السكان مستقبلا.

لذا تولي السلطات العمومية اهتماما بالغا وعناية خاصة لهذه المناطق، من خلال الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة، لاسيما في تجسيد مختلف البرامج المقررة، خاصة: - البرنامج التكميلي الخاص، المقرر من طرف السيد رئيس الجمهورية لتنمية الجنوب (2006-2009).

- تجسيد البرنامج الخماسي (2010-2014) الذي شهد تعبئة مالية تقدر بـ 3024 مليار دينار، بنسبة زيادة تقدر بـ 23٪، مقارنة بالفترة الممتدة بين (2005-2009) أين تم تجنيد 2473 مليار دينار.

- أيضا رصد غلاف مالي قدره 502 مليار دينار، في إطار برامج البلدية للتنمية (PCD) أين تم رصد 127 مليار دينار لفائدة ولاية الجنوب و375 مليار دينار للهضاب العليا؛ وقصد توجيه الاستثمار نحو هذه المناطق، منحت تحفيزات إضافية لتحسين ظروف معيشة المواطنين وتثبيت النشاطات الاقتصادية.

أذكر كذلك إنشاء الصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب وكذا الصندوق الخاص لتنمية الاقتصاد والهضاب العليا، إضافة إلى الاعتمادات المالية المخصصة سنويا من ميزانية الدولة.

كما ستعمل الحكومة على تنفيذ المخطط الخماسي (2015-2019) الذي سيتمنح كذلك الأولوية للهضاب العليا والجنوب وسيضمن أيضا تدعيم الشبكة الإدارية عن طريق التقسيم الإداري الجديد في المرحلة الأولى، وجملة من الإجراءات والتدابير العاجلة التي من شأنها أن ترفع بشكل محسوس التنمية وتنويعها وتسمح بتوسيعها وإعطاء نفس جديد للتنمية المحلية.

الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهذا المخطط نتج عن مشاورات محلي ووطنية، دام 7 سنوات وتوج بندوة وطنية، شارك من خلالها مجمل الفاعلين والشركاء العموميين.

هذا المخطط ليس مخططا قطاعيا ولكنه إطار التنسيق بين مختلف القطاعات، حيث تصب فيه كل مشاريع الحكومة، ولهذا تم تجسيده، من خلال إعداد 21 مخططا توجيهيا قطاعيا، من طرف مختلف الوزارات المعنية وبتأطير من لجان قطاعية مشتركة، حيث تمثل وزارة تهيئة الإقليم والبيئة محورا رئيسيا في هذه اللجان، علما أن هذه المخططات تم عرضها على مجلس الحكومة، كما أن مصالح وزارتنا قامت بإعداد مراسيم تنفيذية، متعلقة بهذه المخططات والتي هي حاليا على مستوى الأمانة العامة للحكومة؛ انتهينا أيضا من إعداد 9 مخططات لفضاءات البرمجة الإقليمية من طرف مكاتب دراسة متخصصة؛ وهذه المخططات تم إعدادها على أسس علمية ومعرفة دقيقة للإقليم الوطني، حيث يشمل هذا المخطط عددا من الولايات التي تتقاسم نفس الإشكالية ونفس الحلول، وهي حاليا على مستوى الأمانة العامة للحكومة، قصد الموافقة عليها عن طريق مرسوم تنفيذي.

وبالنسبة للمدن الأربع الكبرى، الجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة، تم إصدار مرسوم تنفيذي رقم 94-12، الذي يحدد شروط وكيفيات إعداد هذا المخطط التوجيهي لتهيئة فضاء المدينة الكبيرة والموافقة عليه؛ وعلى هذا الأساس تم الانتهاء من إعداد المخطط التوجيهي لوهران، وهذا المخطط يعد مخططا نموذجيا أوليا وهو الآن حيز التنفيذ.

كما تم أيضا إصدار مرسوم وزاري، مؤرخ في 23 نوفمبر 2011، والمتعلق بالدراسات المتعلقة بإعداد 48 مخطط تهيئة ولائي من طرف الولايات، بمتابعة خاصة من طرف من مصالحنا الوزارية؛ والعديد من هذه المخططات هي الآن حيز التنفيذ.

فلقد أصبح الآن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم واقعا ملموسا، شرع في تجسيده بشكل ميداني، من خلال عدة إنجازات تنموية، مع إعطاء الأولوية للمشاريع الهيكلية والتي تشهدها بلادنا، حيث أعطت ديناميكية قوية لجميع نواحي الحياة، من خلال إنجازات القطاعات، خاصة في ميدان الأشغال العمومية، النقل، الموارد المائية، تكنولوجيات الإعلام والاتصال، الفلاحة، التربية الوطنية، التعليم العالي

الإقليمي، وهذه هي الحصيلة الأولى وسنعمل جميعاً على تفعيل هذا المخطط أكثر في المرحلة القادمة، من خلال تنفيذ المخطط الخماسي (2015-2019) دائماً في إطار توجيهات مختلف أدوات تجسيد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، كما أننا بصدد صياغة الشروط المرجعية لإعداد التقرير المحلي، المتعلق بتقييم المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، بعد مرور 5 سنوات منذ وضعه حيز التنفيذ والذي سيتم الانتهاء منه خلال سنة 2016.

شكراً على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيدة الوزيرة؛ أسأل السيد محمد زكرياء، هل يريد التعقيب على جواب السيدة الوزيرة؟

السيد محمد زكرياء: شكراً للسيد رئيس الجلسة. لا يسعني إلا أن أشكر معالي الوزيرة على هذه التوضيحات وعلى هذه الإجابة، وما حملني للإلقاء وتقديم هذا السؤال الشفوي - سيدتي - هو أنه تصفحت ما جاء في المخطط الوطني لتهيئة العمران والمجهودات التي قدمت من طرف وزارة التهيئة العمرانية آنذاك في سنة 2010، وقياساً بالواقع المعيش الذي نشاهده في الميدان، أرى أن المدن بمختلف أحجامها، زادت اكتظاظاً والطرق زادت ازدحاماً والبيئة زادت تلوثاً وتفاقماً؛ ولهذا قدمت هذا السؤال، وبالتالي ما قمتم به - معالي السيدة الوزيرة - وخاصة ما تحضرون لتنفيذه مستقبلاً، أطمئن له، وأتمنى - إن شاء الله - أن يرى النور في أقرب وقت، لنستطيع أن ننعم بحياة أفضل.

مثلاً بالنسبة للمدن الجديدة هذه، أرى مدينة المنيع لم تنطلق بعد إطلاقاً، ونحن قد استهلكنا ربع ما حدد لهذا المخطط وهو 20 سنة.

ثم كذلك نحن مقبولون على تقسيم إداري، فيما يخص الولايات المنتدبة، أرجو وأتمنى أن هذه الولايات المنتدبة، تؤخذ بشأنها إجراءات صارمة لتستطيع أن تستجيب وأن تتماشى مع هذا المخطط الهام جداً بالنسبة للوطن وشكراً والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد محمد زكرياء؛

ومن جهة أخرى، يرمي المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى بروز أقطاب الجاذبية وإنشاء مناطق مندمجة للتنمية الاقتصادية ومدن جديدة لفك الخناق عن مناطق الساحل والمدن الكبرى؛ ولقد تم تحديد 6 أقطاب لجاذبية وتنافسية الإقليم، لجعلها أقطاباً تنموية من شأنها تشجيع التنمية المتوازنة لإقليمنا، حيث أصبحت ملامحها جد واضحة وتمثل في:

- قطب قسنطينة - عنابة - سكيكدة، الذي تبرز فيه 3 فروع: البيوتكنولوجيات والتعدين والميكانيك والبتروكيميا.

- قطب سطيف - بجاية - برج بوعريج - مسيلة، - فيه 3 فروع: الإلكترونيك وصناعة البلاستيك والبيوتكنولوجيات الغذائية.

- قطب الجزائر العاصمة - سيدي عبد الله - بوينان، تبرز فيه 6 فروع: تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتكنولوجيا المتقدمة والبيوتكنولوجيات الغذائية والصحة والطب الرياضي والصحة الغذائية.

- قطب ورقلة - حاسي مسعود - غرداية، تبرز فيه 4 فروع: البتروكيميا والطاقات التقليدية والطاقات المتجددة والبيوتكنولوجيات المناطق الجافة.

- قطب وهران - أرزيو، سيدي بلعباس، تلمسان، تبرز فيه 4 فروع: الكيمياء العضوية والتكنولوجيا الفضائية والاتصالات.

- وأخيراً قطب المدية، بوقزول - الأغواط، ويبرز فيها فرعان: الكهرباء النووية والصناعات الصيدلانية.

وفيما يخص إنشاء المدن الجديدة، في إطار الاستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم، تعمل الحكومة على مضاعفة الجهود لإتمام إنجاز هذه المدن في أقرب الآجال، حيث توجد 5 مدن جديدة في طور الإنجاز وهي: سيدي عبد الله وبوينان على مستوى منطقة التل، وبوغزول بالهضاب العليا، والمنيع وحاسي مسعود بالجنوب.

ويشرف على تسيير هذه المدن الجديدة مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي، تجاري بمجالسها الإدارية وهي تحت وصاية وزارة السكن والعمران والمدينة، ما عدا المدينة الجديدة لحاسي مسعود التي هي تحت وصاية وزارة الطاقة. السيدات والسادة،

تلکم هي التوجيهات الكبرى للمخطط الوطني

الكلمة مجددا للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.
السيدة الوزيرة: أولا، أشكر الأخ زكرياء على اهتمامه بتهيئة الإقليم، ولا يوجد تعقيب، نحن متوافقون، فالاستراتيجية موجودة وكذلك برنامج المخطط لآفاق 2030، وكل هذه الاهتمامات هي مأخوذة بعين الاعتبار، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ بهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه، بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة والإجابات عليها، أشكر السادة أعضاء مجلس الأمة الذين عبروا ونقلوا جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية.
الشكر موصول أيضا إلى السيدة والسادة الوزراء الذين قدموا الإجابات عن الانشغالات والقضايا المعبر عنها في القاعة؛ شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الخامسة
والأربعين بعد منتصف النهار

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: (021) 73.59.00
الفاكس: (021) 74.60.34
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 23 جمادى الثانية 1436
الموافق 12 أبريل 2015

رقم الإيداع القانوني: 457-99 — ISSN 1112-2587